Unis contre la torture
ضد التعذيب
Together against torture
جمعيّة ضحايا التّعذيب
Association des Victimes de Torture
Association of Victims of Torture

سنة إضافية من سلطة الأمر الواقع في تونس
إبادة سياسية ومهزلة انتخابية

التقرير السنوي

فلسطين
بين القمع والمقاومة،
مأساة إنسانية لا تنتهي

2024

AVTTch

AVTTCH.ORG

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

المادة 25

يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة

(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

(ب) أن ينتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

تمهيد

حين شرعنا في كتابة التقرير السنوي لواقع الحريّات السياسيّة والمدنيّة في تونس، وأمام فظاعة ما تجمّع لدينا من شهادات صادمة، عن سرعة النكوص في اتجاه مربّعات التخوين والملاحقات القضائيّة والأمنية، والتي حوّلت مهد الربيع العربي وزهرته إلى بلد طارد لشبابه ومثقفيه على اختلاف مشاربهم، سُرعان ما طرقت بابَنا ذكرياتُ سنوات المهجر الأولى التي رحّلتنا بعيدا عن رحاب الطفولة وأشواقِها، وألقت بنا مُهجَّرين في مشارق الأرض ومغاربِها، ننشد حرية الكلمة وهناء المتّكأ. نادتنا قصصُ عذابات الرّحلة ووجعُ ماض حَسِبنا أنّنا طلّقناه وطلّقنا بلا رجعة.

ونحن إذّاك، نُصارع مواجع الذكرى فنصرَعُها وتصرعُنا، حتى سُررنا بقرار محكمة الجنايات الدّوليّة القاضي بإصدار بطاقة جلب دوليّة ضد مجرمي الحرب في فلسطين المحتلّة على رأسهم نتنياهو ووزير الدفاع السابق غالنت، ثمّ جاءتنا بشرى نجاح الشعب السوري ومعارضته المسلّحة في إنهاء حكم دكتاتوري دموي قتل أكثر من 500 ألف مواطن وهجّر قرابة 12 مليون سوري في مشارق الأرض ومغاربها. قرارات وأنباء سارّة جاءت لتذكّرنا بأنّ سيف العدالة الإنسانيّة بتّار ولو بعد حين، وأنّ الكفاح في سبيل حريّة الأوطان واستقلالها، شأنه شأن النّضال في سبيل الحريّات السياسيّة والعدالة الاجتماعيّة، بالغٌ مداه ولو كره المحتلّ والطّغاة المُستبدّون. ولأنّنا في جمعيّة ضحايا التعذيب في جنيف، تحسّسنا باكرا معنى أن يفرّ الجلّادُ من ضحيّته، يوم أجبرنا سلطة بن علي على تهريب عبد الله القلاّل، وزير الداخليّة في بداية تسعينيّات القرن الماضي، من المستشفى الجامعي بمدينة جنيف السويسريّة في وقت متأخّر من ليلة 12 ماي 2001 عبر سيّارة إسعاف ومُنتحِلا اسما مستعار !، فإنّنا نُدرك أهميّة استصدار قرار جنائي دولي ينتصر للضحايا وذويهم ويدعو لملاحقة مرتكبي الجرائم في أكثر من 124 دولة ممضية على نظام روما للجنائيّة الدّوليّة.

وكانت سلطة بن علي قد التجأت إلى تهريب المجرم عبد الله القلاّل من قبل سفيرتها في العاصمة السويسرية بَرن، بالتعاون مع جهات فرنسيّة. وقد اضطرّت سلطة بن علي إلى ذلك خوفا من إيقافه من قبل القضاء السويسري بعد أن قام رئيس الجمعية السيد عبد الناصر نايت ليمان، بوصفه ضحيّة تعذيب وحشي نجم عنه سقوط بدني كبير فترة تولّي عبد الله القلال مقاليد وزارة الدّاخليّة سنة1991، بتقديم قضيّة إلى الوكيل العام لكانتون جنيف السيد Bernard Bertossa، بمعيّة الأستاذ المحامي François Membrez.

إنّنا في جمعيّة ضحايا التعذيب في جنيف وإذ نخصّص هذا التقرير السنوي لإنارة الرأي العام الدّولي حول حقيقة تدهور وضع الحريات والحقوق السياسية والمدنيّة في تونس، سنوات ثلاث بعد انقلاب 25

جويلية- تموز - يوليو 2021، فإنّنا ننبّه من خطورة ما يحصل من ردّة شاملة في مجالي الحريات والحقوق السياسيّة والمدنيّة في تونس، أتت على مُجمل المكاسب الديمقراطية والمؤسساتيّة التي راكمها التونسيون والتونسيّات بنضالاتهم على مدى عقود طويلة ووُفِّقُوا في دسترتها وتقنينها خلال عشريّة الديمقراطيّة.

وقد اجتهدنا خلال هذا التقرير في توثيق معظم الانتهاكات التي طالت نشطاء الفضاءين السياسي والمدني ودوّنّاها في جدول تفصيلي يقرن أسماء الضحايا بالتهم المنسوبة لهم والمدّة المقضاة في السجن. وقد حرصنا في هذا الإطار على الإبقاء على منطوق التهم المنسوبة لسياسيين قضى كثيرٌ منهم ما يزيد عن عقود أربعة في النضال في سبيل الحريّة زمن الرئيسين الرّاحلين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، بين السجون وأهوالها والمنافي وأشواقها، وليتحوّلوا اليوم إلى متّهمين في قضايا تآمر ضدّ الدّولة وأمنها ومرتكبي لأمر موحش في حق رئيس الجمهوريّة!

ولئن تركّز اهتمامنا في توثيق الانتهاكات المُرتكبة على الصحفيين والشخصيّات السياسيّة والحقوقيّة، فإنّ ذلك لا يغفل حقيقة صادمة مفادها أنّ غالبيّة المحاكمات السالبة للحريّة قد تمّت على خلفيّة المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال. ويكفي في هذا المقام الإشارة إلى الرقم المفزع الذي كشفت عنه الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهوريّة عند حديثها عن العفو الرئاسي الخاص الصّادر بمناسبة ذكرى 25 يوليو 2024. فقد شمل العفو الخاص 1727 محكومًا، مما أدى إلى الإفراج عن 233 منهم فورًا. وقد ذُكِر حينها أنّ "العفو استهدف بشكل خاص المحكومين في قضايا تتعلق بنشر تدوينات على وسائل التواصل الاجتماعي، باستثناء من أدينوا بجرائم أخرى غير مرتبطة بالتعبير الرقمي". إنّ البلاغ الرّئاسي المذكور يفضح حجم الإحالات السجنيّة التي تمّت على خلفيّة تدوينات فايسبوكيّة أو مجرّد إبداء رأي ما على شبكات التواصل الاجتماعي ترى السلطة أنّه يفضح نفاقها وعدم احترامها لحريّة الرأي والتعبير. وقد حال بيننا وبين توثيق جملة هذه الجرائم المرتكبة في حق أبناء تونس وبناتها مناخُ الرّعب والتخويف الذي عملت السلطة ولا تزال على إشاعته واستدامته.

كما لا يفوتنا في هذا الإطار الإشارة إلى أنّه ولئن خصصت جمعيّة ضحايا التعذيب في جنيف تقريرها السنوي لسنة 2024 للحديث عن الوضعين في تونس والأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، فإنّ نشاطها الرّقابي والتوعوي يشملُ كذلك فضح جرائم العدوان الإسرائيلي وضحاياه في لبنان. كما تهتم الجمعيّة بالتقصّي في أوضاع حقوق الإنسان في أكثر من بلد عربي، حيث يتواصل التعذيب والملاحقات القضائيّة للنشطاء والمدوّنين على خلفيّة آرائهم وأنشطتهم السياسيّة والمدنيّة. وقد انبنى قرارنا على اعتبار خطورة ما يحدث في غزّة ما بعد أكتوبر-تشرين أوّل 2023 وكذلك على خطورة الردّة الحاصلة في مجالَي الحريات السياسيّة والمدنيّة في تونس، مهد الربيع العربي، منذ انقلاب 25 جويلية-يوليو 2021.

ويوثّق التقرير الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق الأسرى داخل سجون الاحتلال ومعتقلاتِه، على وجه الخصوص تلك التي حصلت في الفترة اللاحقة للسّابع من أكتوبر-تشرين الأوّل 2023. كما يتضمّن بعضا من صور الأنشطة التحسيسية التضامنية والإعلاميّة التي داومت على عقدها جمعيّة ضحايا التعذيب بصفة تكاد تكون أسبوعيّة بمدينة جنيف منذ السابع من أكتوبر 2023.

إنّ جمعيّة ضحايا التعذيب في جنيف، وإذ تتوجّه بخالص الشّكر الامتنان لأبناء ضحايا التعذيب والمعتقلين والمساجين وعائلاتهم وللسادة المحامين وشبكة المنظمات الحقوقية والنشطاء في المجتمع المدني التونسي والدولي والمدافعين عن حقوق الإنسان على إسنادها في توثيق الجرائم ومنحها الثقة الغالية، فإنّها تعاهدهم على استمرارها في إبلاغ رسالتها الحقوقيّة وأمانتها الإنسانيّة، انتصارا للضحايا وكشفا للمجرمين ومعاونيهم وتتعهّد بملاحقتهم أمام القضاء الدّولي وّإنّ غدا لناظره لقريب.

الشعبويّة المُفلِسة في تونس تُسرفُ في الإبادة السياسيّة 1
مجزرة انتخابيّة تقود لـ « بيعة » رئاسيّة 1
منافس سعيّد في الرّئاسيّة محكوم بـ 37 سنة سجن!..... 4
بطاقة جلب دوليّة وأحكام سجنيّة ضدّ منافسي سعيّد في الرئاسيّة..... 5
طريق الشوك صَوبَ الإجهاز على الديمقراطيّة 5
"صالح في ثمود" في مواجهة "شعب المتآمرين"! 8
10 سنوات سجنًا في غياب المحامين ومن أجل تدوينة مفقودة!..... 10
الإحالات السجنية والقضائيّة ذات الخلفية السياسيّة منذ 25 جويلية -تموز 2021..... 13
الشكاوى المقدّمة من قبل جمعية ضحايا التعذيب في حق المعتقلين في تونس 45
ظروف احتجاز الأسرى والمعتقلين بعد 7 أكتوبر-تشرين الأوّل 2023 51
الإخفاء القسري بحق الأسرى وخصوصاً أسرى قطاع غزة 52
قانون إعدام الأسرى..... 53
اعتقال الأطفال 54
اعتقال النساء 54
احتجاز جثامين الأسرى 55
الإعدامات الميدانية للمعتقلين 55
أنشطة الجمعية ووقفاتها التحسيسية التضامنية بالحق الفلسطيني في مدينة جنيف..... 56

تونس
JUSTICE FOR POLITICAL PRISONERS IN TUNISIA.
JUSTICE POUR LES PRISONNIERS POLITIQUES EN TUNISIE

الشعبويّة المُفلِسة في تونس تُسرِفُ في الإبادة السياسيّة

صورة 1 (ياسين محجوب/ فرانس برس)

لم تمض سنوات ثلاث عن لحظة تحرك مجنزرات المؤسسة العسكريّة، عشيّة 25 من جويلية-يوليو 2021، لتُغلق أبواب برلمان تونس المنتخب ديمقراطيا، حتى تكشّفت حقيقة الانقلاب وما أخفته شعاراتُه الشعبويّة، التي أُسرجَت بها "الإجراءات الاستثنائيّة". فرغم أنّ التعلّة الرّئيسيّة كانت تفشّي الحالة الوبائيّة الناجمة عن انتشار كورونا وتضاعف أعداد الوفيات، فإنّ المسارعة إلى حلّ البرلمان وتعطيل العمل بدستور 27 جانفي-يناير 2014 والذهاب إلى انتخابات تشريعيّة على قاعدة التصعيد القاعدي الذي كان يبشّر به قيس سعيّد في حلّه وترحاله منذ 2011، مرورا بحلّ المجلس الأعلى للقضاء وتسمية هيئة انتخابيّة مُوالية، أبان بشكل لا ينتطح فيه عنزان أنّ الهدف الرّئيس وراء كلّ ذلك كان ولا يزال الإطاحة بالتجربة الديمقراطية ومؤسساتها الناشئة.

ولقد ساهمت عمليّة التّعديم السياسي الشاملة والفحش في إيذاء رموز النضال الوطني والديمقراطي ورجمهم بتهم التآمر على أمن الدّولة وإحالتهم القضائيّة المفتقدة للحدّ الأدنى من مقوّمات المحاكمة العادلة، ساهمت في تعرية حقيقة المنظومة الانقلابيّة وأداتها الشعبويّة. إذ تمّ الزجُّ بالمئات منهم في غياهب السجون، في أوسع وأشرس عمليّة إبادة سياسيّة منذ بداية الألفيّة الثانية. بل إنّ ما يميّز هذه الإبادة عن تلك التي شنها الرئيس الراحل بن علي على المجتمع بداية تسعينيات القرن الماضي، هو استهدافها لمجمل المنتظم السياسي والمدني. إبادة سياسيّة جماعية تذكّر بما فعله أنور السّادات بمصر بداية ثمانينيات القرن الماضي. وكان طبيعيّا أن يقود الاستهداف الشامل لمعارضي سلطة الأمر الواقع ومخالفيها في الرّأي إلى تصحير الساحة السياسية وقطع الطريق على كلّ منافس انتخابي جدّي يهدّد مشروع "البيعة" الرّئاسيّة خلال انتخابات أكتوبر 2024.

مجزرة انتخابيّة تقود لـ « بيعة » رئاسيّة

جرت يوم السادس من أكتوبر- تشرين الأوّل، 2024 أوّلَ انتخابات رئاسيّة تَلَت انقلاب 25 جويلية- تموز 2021، والتي منحت نتائج صناديقها فوزا ساحقا للرئيس المنتهية ولايته الأستاذ قيس سعيّد. ورغم افتقاد الهيئة الانتخابيّة المشرفة على المسار الانتخابي الاستقلاليّة والثقة اللازمتين اللتين كانتا تحظيان بهما طوال إشرافها على المسارات الانتخابية اللاحقة لثورة 17 ديسمبر- كانون الثاني - 2010 14 جانفي - يناير 2011، فإنّ آمالا كثيرة ارتبطت بهذا الحدث الانتخابي، على اعتباره فرصة مُواتية كان بالإمكان استثمارها في اتجاه المعراج إلى مسارات سياسية واجتماعيّة جديدة تقطع في حدّها الأدنى مع مناخات الانغلاق

والملاحقات القضائيّة غير المسبوقة التي أتت على معظم الصفّ الأوّل للنخبة السياسيّة المعارضة لنهج الانقلاب ومؤسساته الوليدة.

صورة 2 النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية 2024 من موقع الهيئة

ولئن سارعت أحزابُ وتنسيقيّاتُ وشخصيّات سياسيّة إلى إعلان مقاطعتها المبدئيّة لما أسمَتها بالمسرحيّة الانتخابيّة المفضوحة والمُرتّبة سَلَفا بغاية التمديد لسعيّد واستراقه شرعيّة ومشروعيّة مفقودتين، فإنّ شخصيّات أخرى، ذات رصيد سياسي وشعبي معتبر، انتحت خيار المشاركة وراهنت على فضح التنافسيّة الانتخابيّة التي تدّعيها السلطة وأبواقُها الإعلاميّة. ففي مقابل اعتصام الأستاذ أحمد نجيب الشابي رئيس جبهة الخلاص الوطني، والدكتور محمد منصف المرزوقي الرئيس السابق للجمهورية التونسيّة، وطيفٌ واسع من الوجوه السياسية والحقوقية، بموقف المقاطعة والتنبيه من خطورة التورّط في انتخابات السادس من أكتوبر فإنّ الدكتور لطفي المرايحي والأستاذ غازي الشواشي والأستاذة عبير موسي، المسجونين أو الموقوفين على ذمّة قضايا جارية، قد حيل بينهم وبين استكمال ترشّحاتهم تعقيدات إدارية وإقصاء لا مبرر له. كما أنّ المترشّحين الدكتور عبد اللطيف المكي والدكتور منذر الزنايدي وعماد الدايمي، ورغم إصدار الجلسة العامّة للهيئة الإداريّة (الهيئة الأعلى درجة في القضاء الإداري) أحكاما باتّة ونهائيّة تقضي بترسيمهم ضمن القائمة النهائيّة للمترشحين للرئاسية أكتوبر-تشرين الأوّل 2024، فإنّ سلطة الأمر الواقع لم تجد حرجا في الدّفع بأدواتها داخل الوظيفة التشريعيّة (التسمية الجديدة للسلطة البرلمانية المعتمدة في دستور 2022) إلى تقديم مشروع مستعجل بغاية تعديل القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامها، وذلك قبل أسبوع واحد من موعد الاقتراع بغاية قطع الطريق على المرشحين المُقصَون وحتميّة إلغاء الانتخابات من قبل المحكمة الإداريّة لو بقيت تحتكر سلطة التقاضي الانتخابي.

صورة 3 نتيجة التصويت على التنقيح - من صفحة المجلس على الفايسبوك

تمّ الأمر على عجل وتمّت المصادقة على مشروع التعديل القانوني الفضيحة من قبل البرلمان. مع العلم وأنّ البرلمان المذكور لم يحظ إلاّ بثقة 11.2 بالمائة من مجمل الجسم الانتخابي، وفق النتائج الرسمية للانتخابات التشريعيّة المجراة في شهر ديسمبر- كانون الأوّل 2022. فضلا عن كونه يتألّف في غالبيّته من تنسيقيّات مساندة للانقلاب. أي أنّ برلمانا يُنتخبُ بنسبة ضعيفة جدّا وغير مسبوقة في العالم هو نفسه من يسمح لنفسه بتعديل القانون الانتخابي قبل أسبوع واحد من

يوم الاقتراع. تعديل قانوني على مقاس السلطة التنفيذيّة هدفه سحب صلاحيات التقاضي الانتخابي من المحكمة الإداريّة و"تهريبها" إلى محكمة الاستئناف بالقضاء العدلي الخاضع بكلّياته للسلطة المباشرة لوزارة العدل. وهو ما قطع الطريق على كلّ الترشـــحات الجدّية وأفرغت بذلك المحطة الانتخابيّة من الحدّ الأدنى من التنافسية والنزاهة المطلوبتين.

السجين الأستاذ راشد الغنوشي

رئيس مجلس نوّاب الشعب دورة 2019-2024

العمر: 83 سنة (وبذلك يعدّ من ضمن أكبر المساجين السياسيين في العالم)

رئيس حركة النهضة ومؤسّسها.

سجين العهدين البورقيبي والنوفمبري

وظلّ مُهجّرا 22 سنة زمن بن علي.

معتقل منذ 17 أفريل-نيســـان 2023، **يواجه 12 تُهمة تتعلق بانتقاد قيس ســـعيد وانقلابه** والتآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي والتي يمكن أن تصل عقوباتها إلى الإعدام.

لم يُعرض على محاكمة عادلة، إذ اقتصـرت الإجراءات على إصـدار بطاقة إيداع في السـجن من قاضـي التحقيق في ظروف مشبوهة، دون مواجهته بأي أدلة ملموسة أو إجراء استنطاق شامل.

تشهد حالته الصحية تراجعا بحكم تقدّمه في السّن **ويعاني من أمراض مزمنة مثل الباركنسون**، والذي ينتشر بسبب عدم توفير العلاج اللازم رغم الطلبات المتكررة.

يُجبر على تناول طعام بارد من الثلاجة رغم حالته الصـحية، مع رفض إدارة السـجن تمكينه من وسـائل لتسـخين الطعام.

لم يلتق الشيخ راشد الغنوشي عائلته منذ عام ونصف تقريبا، وذلك بسبب رفض ادارة السجن الاستجابة لطلبات الزيارة المباشرة والسماح فقط بالزيارات وراء الحواجز البلورية، بدون مراعاة لا لسنه ولا قيمته الاعتبارية كرئيس برلمان.

يُحرم من ملاقاة أي من المساجين السياسيين الآخرين.

تعكس المعاملة التمييزّية للشـيخ راشـد الغنوشـي اسـتهدافاً سـياسـياً ممنهجاً يهدف إلى قمع المعارضـين وتهميش الأصوات الحرة في تونس. وتُسخّر المؤسسة السجنية كأداة للتنكيل بهم.

يستخدم القضاء كذراع لإضفاء الشرعية على هذه الممارسات، في ظل افتقار المحاكمات ضمانات النزاهة والاستقلالية، وهو ما دفع بالشـيخ راشـد الغنوشـي إلى مقاطعة القضـاء منذ قرابة السـنة واعتباره أن سـجنه وتتبّعه لا علاقة له بالمعالجة القضائيّة، وإنّما هو تصفية سياسية بائنة.

منافس سعيّد في الرّئاسيّة محكوم بـ 37 سنة سجن!

لئن نجحت السلطة، عبر أدواتها القمعيّة وبرلمانها المُزيّف وقضائها العدلي الخاضع، في قطع الطريق على المتنافسين الجدّيين وأبقت فقط على منافسَين اثنين لقيس سعيّد هما زهيّر المغزاوي، الأمين العام لحركة الشعب المساندة للانقلاب ومؤسساته، والعيّاشي الزمّال النّائب في برلمان 2019-2024 ورئيس "حركة عازمون"، فإنّ رغبتها في الإجهاز على الحدّ الأدنى من التنافسيّة جعلها تسارع إلى إدانة العياشي الزمّال وسجنه بتهم تزوير تزكيات انتخابيّة رغم إدراجه في القائمة النّهائيّة لانتخابات السادس من أكتوبر من قبل الهيئة الانتخابيّة. ففي الوقت الذي كان فيه قيس سعيّد يوظّف أدوات الدّولة والإدارة في حملته الانتخابيّة، كان المرشّح العيّاشي الزمّال يُنقَل بين المحاكم ومراكز الإيقاف والسجون بأكثر من جهة وولاية- محافظة، في حملة تشفّ وتنكيل غير مسبوقة.

ولايزال العيّاشي الزمّال، المرشّح الرّئاسي الحاصل على 7,4 بالمائة من أصوات الناخبين، بعد شهرين كاملين من انتخابات السادس من أكتوبر 2024، ملاحقا في 37 قضيّة منفصلة في كلّ محافظات- ولايات البلاد لأسباب مماثلة ويبلغ مجموع الأحكام السّجنيّة الصّادرة في شأنه 35 سنة!

رسالة من ابنة السجين السيد الفرجاني

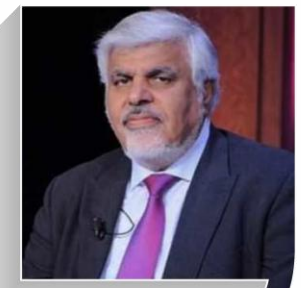

لما يقارب العامين، يقبع والدنا السيد الفرجاني **في السجن ظلمًا دون أن تتم إدانته رسميًا.** ليست هذه هي المرة الأولى التي يعاني فيها من القمع تحت نظام تونسي استبدادي. خلال عهد بن علي، تعرض للتعذيب الشديد، والآن، وهو في السبعين من عمره، **يواجه مشكلات صحية كبيرة** تفاقمت بسبب ظروف سجنه القاسية والإهمال الطبي. كما أنه لا يزال يعاني من آلام جسدية نتيجة التعذيب الذي تعرض له في الماضي.

وخلال العامين تقريبًا منذ احتجازه غير القانوني، لم يكن لدينا أي اتصال مباشر بوالدنا، ونتواصل معه فقط من خلال محاميه. في الأشهر التسعة الأولى من احتجازه، كان محبوسًا **في زنزانة مع 120 سجينًا آخر، يشتركون في مرحاض واحد.** وتعرض للعنف وتهديدات بالقتل من أحد السجناء. أما الظروف التي واجهها والدنا أثناء نقله من وإلى المستشفيات أو جلسات المحاكمة فهي غير إنسانية بكل المقاييس. استغرقت كل رحلة أكثر من ساعتين، وكان والدنا **مقيدًا بالأصفاد داخل عربة صغيرة** لدرجة أنه لم يتمكن من الجلوس أو الوقوف بشكل صحيح، مما جعله يكافح للحفاظ على توازنه.

التهم الموجهة إلى والدنا تعتمد فقط على التكهنات، دون تقديم أي دليل يدعمها. السيد الفرجاني هو أب لخمسة أبناء، وجد لخمسة أحفاد، وزوج مخلص. من الظلم البالغ أن يقضي سنواته الأخيرة في السجن بعيدًا عن الأسرة التي بناها وأحبها .لقد كان سجن والدنا مؤلمًا للغاية بالنسبة لنا كعائلة، **حيث أعاد إلينا جراحًا قديمة عندما كنا أطفالًا** وتم اعتقاله ظلمًا. **لم نتصور أبدًا أن يعيد التاريخ نفسه بهذا الشكل.** طوال حياته، كان والدنا مدافعًا قويًا عن حقوق الإنسان، يؤمن بعمق بالحرية للجميع. كانت حياته دليلًا على هذه المبادئ، ونحن نناشد كل من يؤمن بهذه القيم أن يدعم والدنا وجميع السجناء السياسيين من خلال المطالبة بالإفراج الفوري عنهم.

بطاقة جلب دوليّة وأحكام سجنيّة ضدّ منافسي سعيّد في الرئاسيّة

لم تكتف سلطة الأمر الواقع في تونس بإقصاء ثلاثة مرشّحين للرئاسيّة، كانت قد قضت المحكمة الإداريّة بترسيمهم الوجوبي ضمن القائمة النهائية لرئاسيّة أكتوبر 2024، بل لاحقتهم في أكثر من قضيّة. إذ تمّ إصدار بطاقة جلب دوليّة ضدّ الدكتور منذر الزنايدي يوم 4 أكتوبر- تشرين الأوّل 2024، وذلك على خلفيّة نشره مداخلات مسجّلة على شبكات التواصل الاجتماعي تفضح تزييف المناخ الانتخابي. وذلك بوصفه مرشّحا مُقصى سياسيّا ومُتضرِّرا مباشرا من تعديل قانون الانتخابات الذي قُدّ على عجل. وقد اعتبرت النيابة العمومية المداخلات الإعلاميّة للمرشّح الرئاسي منذر الزنايدي بمثابة "بث الفوضى والرّعب بين المواطنين وإثارة البلبلة وتعطيل سير العمليّة الانتخابيّة والمسّ من هيبة الدّولة ومؤسساتها".

في نفس إطار التنكيل بالمترشّحين للرئاسيّة، قضت الدائرة الجناحيّة بالمحكمة الابتدائيّة بتونس غيابيّا، بالسّجن مدّة عام ونصف في حقّ المترشّح الرّئاسي المُقصى عماد الدّايمي وذلك من أجل تهم تتعلّق بـــ "نسبة أمور غير صحيحة إلى موظّف عمومي دون تقديم ما يثبت صحّة ذلك والإساءة إلى الغير عبر مواقع التواصل الاجتماعي". وفيما يخصّ الدكتور عبد اللطيف المكّي، قضت الدائرة الجناحيّة لدى محكمة الاستئناف بتونس يوم 10 سبتمبر 2024، في حقه غيابيّا بإقرار الحكم الابتدائي القاضي بسجنه مدّة ثمانية أشهر مع منعه من الترشّح مدى الحياة وذلك من أجل تهم كيديّة تتعلّق بـــ «افتعال التزكيات الخاصّة بالتّرشّح للانتخابات الرّئاسيّة".

طريق الشوك صَوبَ الإجهاز على الديمقراطيّة

يقف المتابع للشأن التونسي على مُحَصِّلة بائنة مفادها أنّ ما شاب المناخ العام للانتخابات الرّئاسيّة التونسيّة ومساراتها من خروقات قانونية وأخلاقيّة غير مسبوقة، إنّما كان نتيجة حتميّة لحرب الإبادة الجماعيّة التي شنّتها سلطة الأمر الواقع على كلّ مظاهر الحياة السياسيّة والحقوقيّة طيلة ثلاث سنوات. فبعد غلق البرلمان بدبّابة عشيّة 25 جويلية 2021 وتعطيل أشغاله، قام سعيّد بحل الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد وأوقف العمل بدستور 27 جانفي 2014 وإصدار تشريعات بمراسيم رئاسية، أهمها الأمر عدد

117 المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 ويتعلق بـــ «التدابير الاستثنائية"، وقام بتمرير دستور جديد للبلاد عبر استفتاء كانت نسبة المشاركة فيه ضعيفة جدّا. كلّ ذلك في ظلّ تغييب سلطة البرلمان رغم أنّ الفصل 80 من دستور 27 جانفي 2014، والذي اتخذه قيس سعيّد قنطرة عبور من دولة القانون والمؤسسات إلى دولة البلطجة والميليشيات، نصّ على التّالي:

"يجب أن تهدف هذه التّدابير إلى تأمين عودة السّير العادي لدواليب الدّولة في أقرب الآجال، ويُعتبر مجلس نواب الشعب (البرلمان) في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة".

كما استند قيس سعيّد على مرسومه الرئاسي عدد 11 لسنة 2022 الذي ألغى القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 وقام بحلّ المجلس الأعلى للقضاء واستبداله بآخر مؤقّت ضبط بنفسه تركيبته واختصاصاته. وبمقتضى أمر رئاسي عدد 516 لسنة 2022 مؤرخ في 1 جوان 2022، أعفى 57 قاضيا دون المرور بالإجراءات التّأديبيّة المعهودة التي يضبطها القانون، وهو ما سمّي لاحقا بالمجزرة في حق القضاة التونسيين. ورغم أنّ المحكمة الإدارية أبطلت أمر الإعفاء لصالح 49 من القضاة المعفيين فإن وزارة العدل لم تمتثل لحكمها وأمعنت في التنكيل بهم. وهو ما جعل ميشيل باشيليت، مفوّضة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، تصرّح حينها بالقول إنّه: "لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لجعل تشريعات قطاع العدالة والإجراءات والممارسات تتماشى مع المعايير الدولية المعمول بها - لكن هذه كانت خطوة كبيرة في الاتجاه الخاطئ. فحل مجلس القضاء الأعلى يعد انتهاكا واضحا لالتزامات تونس بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان."

وقد تلت هذه المجزرة القضائيّة مجزرَةٌ ثانية أتَت على معظم تركيبة النيابة العموميّة بالمحاكم الكبرى للبلاد التونسيّة، أهمّها المحكمة الابتدائيّة في تونس، وذلك في خطوة كان الهدف منها تصفية خصومه السياسيين في قضايا ملفقة لم تحترم فيها أبسط مقوّمات المحاكمة العادلة وإجراءاتها. و إمعانا في سياسة تكميم الأفواه وجزّ المعارضين والمخالفين في الرّأي من الصحفيين والإعلاميين ابتدع المرسوم عدد 54 لسنة 2022 مؤرخ في 13 سبتمبر 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، الذي أحال أكثر من 1700 مدوّن ومستعمل لوسائل التواصل الاجتماعي إلى سجناء ومُلاحقين قضائيّا، فضلا عن عشرات السياسيين والصحفيين والنشطاء الذي أحيلوا على خلفيّة هذا المرسوم أبرزهم الأستاذ نور الدّين البحيري، وزير العدل الأسبق ونائب رئيس حركة النهضة الذي قضي في شأنه بعشر سنوات سجنا على خلفيّة تدوينة فايسبوكيّة، والأستاذ العياشي الهمّامي الوزير الأسبق والأستاذ غازي الشواشي الوزير الأسبق وشيماء عيسى القياديّة في جبهة الخلاص الوطني وسُنية الدهماني المحامية والمعلقة السياسيّة وعبير موسي رئيسة الحزب الدستوري الحر والصحفيّون محمّد بوغلاّب وبرهان بسيّس ومراد الزغيدي.

السجين البشير العكرمي

القاضي ووكيل الجمهوريّة السابق بمحكمة تونس

قاضي التحقيق الأشهر بوصفه تكفّل بالتحقيق في أهم ملفات الاغتيالات السياسية والقضايا الإرهابية بعد الثورة. يرى فريق الدّفاع أنّ **الاتهامات الموجهة إلى القاضي البشير العكرمي تفتقر إلى أسس قانونية قوية** وتبدو نتيجة سوء فهم أو تحميله مسؤوليات غير صحيحة.

المؤشرات تشير إلى وجود دوافع سياسية تهدف إلى تشويه سمعة قاض معروف باستقلاليّته ومعالجته ملفات شائكة. إنّ هذه الإجراءات تمثل تهديداً خطيراً لاستقلال القضاء واستقلاله **لتصفية حسابات سياسية** .

يلاحق في جملة تهم أهمّها :

- عرقلة سير العدالة (هجوم متحف باردو) : حيث يتهمه شرطيان بعرقلة التحقيق في هجوم متحف باردو عام 2015 لصالح الإرهابيين. القضية مجمدة وهو متابع فيها بحالة سراح بصفة مؤقتة، لأنّه لم يجابه بأدلة ملموسة، بل بالعكس يرى فريق الدّفاع أنّ **الاتهامات تبدو مدفوعة بصراعات شخصية**، إذ سبق للقاضي العكرمي أن حرك دعاوى ضد الشرطيين نفسيهما بتهم تعذيب. الجمود القضائي يعزز الشكوك حول جدية هذه القضية.
- تزوير وثائق تتعلّق بالإرهابي المُتوفّى كمال القضقاضي على الرغم من وجود شهادة وفاة رسمية تؤكد وفاته. حاليا الإجراءات القضائية متوقّفة في هذا الملف. ويؤكّد فريق الدّفاع أنّ **الاتهامات تبدو مفتعلة وعديمة الأساس**، وتهدف فقط للإضرار بسمعة القاضي، طالما أنّ الوثائق الرسمية الصادرة عن السلطات تتناقض مع هذه الادعاءات.
- قضيّة تتعلّق بملف عامر بلعزي : حيث يتهم الادعاء البلعزي بعدم إبلاغ القاضِي عن وجود أسلحة مرتبطة باغتيال شكري بلعيد، على الرغم من أنه لم يكن مسؤولًا عن الملف عام 2016. وقد صدرت بحقه مذكرة توقيف. ويرى لسان الدّفاع عن البشير العكرمي أنّ **الادعاء يستند إلى خطأ في تحديد المسؤولية**، حيث كان العكرمي يعمل وقتها كوكيل جمهورية، والملف كان محولًا إلى قاض آخر.
- تهمة تزوير تقرير يخصّ قضية شكري بلعيد: يتّهم الادعاء البشير العكرمي بعدم ملاحقة مشتبهين كانا قيد التحقيق في نفس القضية. وقد صدرت مذكرة توقيف بحقه. في هذا الملف، يرى فريق الدّفاع أنّ القرار بعدم ملاحقة المشتبهين يتماشى مع مبدأ عدم محاكمة الشخص مرتين عن نفس الوقائع، حيث تمت تبرئتهم في محاكمة منفصلة. **مذكرة التوقيف تعكس على الأرجح تطبيقاً خاطئاً أو تفسيراً متحيزاً للقانون**.
- عدم إصدار أمر اعتقال شكري بن عثمان: يتهم الادّعاء البشير العكرمي بعدم إصدار أمر باعتقال شكري بن عثمان، المشتبه بصلاته بالإرهاب، رغم أن القرار كان جماعياً. صدرت ضدّ العكرمي مذكرة توقيف. في حين يرى فريق الدفاع أنّ القرار بعدم اعتقال بن عثمان اتخذته النيابة العامة بشكل جماعي، **مما ينفي المسؤولية الفردية عن العكرمي.**

"صالح في ثمود" في مواجهة "شعب المتآمرين"!

تُعدُّ قضيّة ما بات يعرف إعلاميّا بقضيّة "التآمر على أمن الدّولة" التي تضمّ السجناء: عصام الشابّي وجوهر بن مبارك وعبد الحميد الجلاصي وخيّام التّركي والأستاذ غازي الشواشي والأستاذ رضا بلحاج والمُتّهمَين بحالة سراح: الأستاذ لزهر العكرمي وشيماء عيسى، من أكبر القضايا التي ضمّت حسّاسيّات سياسيّة مختلفة. ورغم أن الإيقافات على خلفية القضيّة بدأت منذ شهر فيفري 2023 إلاّ أن الأعمال القضائيّة بشأنها لا تزال تراوح مكانها ولم تقبل طلبات السراح التي تقدّم بها محامو المتهمين.

وتُجرى التحقيقات في القضيّة المذكورة مع مجموع 21 شخصًا تضمنوا رموزًا من المُعارَضة ومحامين ورجال أعمال. ويتمّ التحقيق معهم بموجب 10 فصول من المجلة الجزائية التونسية، بما فيها الفصل 72 الذي ينص على توقيع عقوبة الإعدام على مَن يحاول "تبديل هيئة الدولة". ويواجهون أيضًا عدة تهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب الصادر في 2015، والذي ينص الفصل 32 منه على توقيع عقوبة السجن لمدة تصل إلى 20 عامًا على "مُكوّني التنظيمات أو الوفاقات الإرهابية". والغريب أنّ حزمة التهم الموجّهة إلى المتّهمين تأتي فقط على خلفية ممارستهم لحقوقهم الطبيعيّة في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وهي جميعًا حقوق يضمنها القانون التونسي وتحظى بحماية المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب اللّذَين صادقت عليهما الدّولة التونسيّة.

كما أن راشد الغنوشي، رئيس البرلمان دورة 2019-2024 المنقلب عليه ورئيس حركة النهضة، أكبر الأحزاب التونسيّة، يلاحق في أكثر من قضيّة مفتعلة ولا يزال يقبع في السّجن منذ شهر أفريل- نيسان 2023. وإضافة للغنوشي تقبع قيادات نهضويّة أخرى في السّجن أبرزها: علي العريض رئيس الحكومة السابق ونائب رئيس الحركة والعجمي الوريمي الأمين العام لحركة النهضة والدكتور منذر الونيسي وعبد الكريم الهاروني، رئيس مجلس الشورى، ومحمد القلوي ومحمد الجميعي ورياض بالطيب والسيد الفرجاني والشيخ الحبيب اللوز وأحمد العماري.

أمّا الرئيس الأسبق محمد منصف المرزوقي فقد صدرت في حقه أحكام سجنيّة بلغ مجموعها أكثر من عشر سنوات سجنا غيابيّة. كما صدرت في حقه بطاقة جلب دوليّة وأحيل مؤخّرا في "قضيّة تآمر" جديدة بمعيّة الأستاذ عبد الرزّاق الكيلاني، عميد المحامين الأسبق، وعبد الناصر نايت ليمان، رئيس جمعيّة ضحايا التعذيب في جنيف وعادل الماجري، نائب رئيس جمعيّة ضحايا التعذيب، وعماد الدّايمي. كما صدرت أحكام سجنيّة ضدّ الأستاذ بشر الشابي المحامي ونائب شعب دورة 2019-2024.

ولم يسبق أن عرفت تونس قط مرحلة أسوأ من الثلاث سنوات ونصف السنة التي تلت انقلاب الخامس والعشرين من جويلية 2021 فيما يتعلّق بملاحقة الصحفيين وسجنهم. فبعد سجن الصحفي عامر

عيّاد مقدّم البرامج بقناة "الزيتونة" والصحفي صالح عطيّة مدير موقع "الرّأي الجديد"، وخليفة القاسمي صحفي بإذاعة موزاييك، جاء الدّور على الصحفية شذى الحاج مبارك والإعلامي علي اللافي. فيما طالت الملاحقات القضائيّة عشرات الصحفيين من بينهم: شهرزاد عكاشة ومحمّد الفوراتي منية العرفاوي وخولة بوكريم ولطفي الحيدوري والحسين بن عمر. كما تمّ سجن الصحفي نور الدين بوطار، مدير إذاعة موزاييك، قبل أن يتم إطلاق سراحه بكفالة ماليّة. فيما لا يزال الإعلامي سامي الصيد مدير قناة الزيتونة، القناة الوحيدة المعارضة والممنوعة من البث داخل تونس، محل أحكام سجنيّة ومتابعات قضائيّة وخطايا ماليّة كيديّة يقارب مجموعها الأربع مليون دينار، ارتكزت معظمها على شكاوى مقدّمة من قبل هيئة الاتصال السمعي البصري (الهايكا).

السّجين الصحبي عتيق

دكتور في العلوم الاسلامية وشغل رئيسا لكتلة حركة النهضة بالمجلس الوطني التأسيسي إلى غاية 2014 **وكان عضو برلمان الشعب** إلى غاية 25 جويلية-يوليو 2021. شغل سابقا مديرا لجريدة الفجر، وله عدّة مؤلّفات.. **سُجن في زمن بورقيبة وتمّ الحكم عليه زمن بن علي مدى الحياة** وقد قضى سجينا لمدّة 17سنة، من تاريخ 5 مارس-آذار 1991 الي 25 جويلية-يوليو 2007.

يقبع الدكتور الصحبي عتيق رهن الاعتقال منذ 06 ماي-مايو 2023. **وقد اعتقل في مطار تونس قرطاج** وهو متجه إلى تركيا في إطار دعوى وجّهت له من قبل المنتدى الإسلامي العالمي للبرلمانيين. ووُجّهت له تهمتان :

القضيّة الأولى بسبب وشاية من ذوي السوابق العدلية. وتتعلق القضية بحادثة سطو عام 2016 على منزل بعيد عن منزل "الصحبي عتيق"، حيث تم القبض على السارق وهو قاصر وبحوزته مبلغًا ماليًا واعترف بذلك. ورغم أنّ صاحب المنزل استعاد أمواله المسروقة وتم الحكم على القاصر مدّة 3 سنوات. **ولم يكن للصحبي عتيق أي صلة بالقضية** لا من بعيد ولا من قريب، ولم يرد اسمه في أي طور من أطوار القضية. وفي ماي 2023 أي بعد سبع سنوات من الواقعة- أُلقي القبض مرّة أخرى على السارق أعلاه على خلفية تهمة أخرى. وقد ادّعى هذه المرّة أنّ الصحبي عتيق هو صاحب الأموال التي سرقها في 2016، وعليه جرى توقيفه واحتجازه.

السلطة فشلت في تقديم دلائل على تورط الصّحبي عتيق في القضية، إذ إنّ شهادات المعنيين في الحادثة، بمن في ذلك رجال الأمن الذين تعاملوا حينها مع القضية، أكّدت أنّ عتيق لا تربطه أي علاقة بالحادثة. كما أن الواشي أي السارق في اخر التحقيقات أنكر جملة وتفصيلا وقال بالحرف الواحد: " لا أعلم شيئا وليس لدي ما أقوله!»

الطور القضائي: وقع تحويل ملفه القضائي إلى دائرة الاتهام منذ مدة. أثناء ذلك عينت له المحكمة الابتدائية جلسة أولي بتاريخ 03 أكتوبر-تشرين الأوّل 2024، ثمّ أُجلت إلى يوم 14 نوفمبر-تشرين الثاني 2024، ثم تأجلت مجدّدا إلى يوم 16 جانفي -يناير 2025 نظرا لوجود ملفه لدى دائرة الاتهام .

القضيّة الثانية: لما فشلت السلطة في إلصاق التهم الكيديّة المذكورة أعلاه، **عمدت إلى إلحاقه بقضية التآمر** التي أحيل فيها عشرات الأشخاص زورا وتلفيقا وبهتانا والتي **تصل عقوبة التهم المضمّنة فيها إلى حكم الإعدام.**

لا يسمح للصّحبي عتيق بالزيارة إلا مرة واحدة في الأسبوع ولا تتجاوز مدّتها 15 دقيقة. وهو محروم من الزيارة المباشرة التي يمنحها القانون لكل السّجناء فمثلًا لا يسمح بإدخال أكثر من أربع قطع ملابس، أربع أواني ونصف لتر زيت زيتون.

10 سنوات سجنًا في غياب المحامين ومن أجل تدوينة مفقودة!

لئن اعتبر اعتقال الأستاذ نور الدّين البحيري، وزير العدل الأسبق وأحد القيادات البارزة في حزب حركة النهضة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 واحتجازه تعسفًا لمدة 67 يومًا ثمّ الإفراج عنه بدون توجيه أي تهمة إليه، مثالا صارخا عن مدى التنكيل بالمعارضين السياسيين والتشفّي فيهم دون موجب قانوني، فإنّ إصدار الدّائرة الجنائيّة بالمحكمة الابتدائية بتونس الجمعة 19 أكتوبر 2024 ضدّه حكما بالسّجن 10 سنوات بتهمة ارتكاب " الاعتداء المقصود به تبديل هيئة الدّولة " على خلفيّة تدوينة وهميّة لم ينجح أحد في العثور عليها، تعدُّ سابقة خطيرة وغير مسبوقة بالمرّة، بل وفضيحة بكلّ المقاييس.

صورة 4 نور الدين البحيري بعد 67 يوم من الاحتجاز- صورة من حساب سمير ديلو على الفايسبوك

فبالإضافة إلى كون الحكم الفضيحة قد اختتم مسارا قضائيّا غير مسبوق في دوس الإجراءات ومخالفة القانون وعدم مراعاة أبسط شكليّات المحاكمة العادلة، فإنه انطلق بمواجهة الاستاذ نور الدّين البحيري بمحتوى قيل إنّه لتدوينة، ولكن لم يتمّ العثور على مصدرها سواء في حسابه او على جداره، وقد نفى البحيري أيّ علاقة له بها.

ثمّ إنّ دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بتونس أحالت الأستاذ البحيري في القضية عدد 14903 بتاريخ 15 نوفمبر- تشرين الثاني 2023 من أجل اتهامه بارتكاب "جريمة الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة وحمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي طبق الفصل 72 من المجلة الجزائية"، والحال أنّ "الاعتداء المقصود به تبديل هيئة الدّولة" لا علاقة له بأيّ عمل مادّي يمكن أن يكيّف اعتداء بل يقتصر على تصريح سياسيّ منسوب لشخص وحيد في التدوينة الفايسبوكيّة التي لم يعثر عليها

.

السجين عبد الحميد الجلاصي

عبد الحميد الجلاصي هو **مهندس متقاعد**، ناشط سياسي وكاتب. سجين سياسي سابق في مرحلتي نظام بورقيبة ونظام بن علي. في مرحلة حكم بن علي تم إيقافه يوم 6 أفريل-نيسان 1991 وصدر ضدّه حكم بالسجن مدى الحياة قضى منها 17 سنة، وأفرج عليه يوم 7 نوفمبر 2007. يعاني عبد الحميد الجلاصي من مرض **سرطان الحلق** وقد خضع بسبه لعملية جراحية سنة 2008 تركت آثارا على صوته بصفة خاصة وعلى صحته بصفة عامة.

- عبد الحميد الجلاصي معتقل سياسي منذ 11 فيفري-فبراير 2023 وهو في حكم الاحتجاز القسري منذ 19 أفريل-نيسان 2024، **تاريخ انتهاء مدة الإيقاف التحفظي** المنصوص عليها في القانون التونسي والمحددة بـ 14شهرا.
- يحاكم عبد الحميد الجلاصي في قضية التآمر على أمن الدولة منذ 11 فيفري 2023 ورغم خطورة التهمة الموجهة إليه وخطورة العقوبات التي يمكن أن تسلط عليه ومن بينها عقوبة الإعدام حسب فصول الإحالة من المجلة الجزائية وقانون مكافحة الإرهاب، فإنّه لم يمكّن من مقابلة قاضي التحقيق الذي أصدر في حقّه بطاقة إيداع بالسجن إلا مرة واحدة يوم 25 فيفري 2023. **ولم تتم مكافحته مع بقية المعتقلين** في نفس القضية ولا استنطاقه ولم يتم عرض الاختبارات الفنية لهاتفه أو لوحته الرقمية عليه.
- لم يقترف عبد الحميد الجلاصي أي فعل مادي مجرم بالقانون، كما أنّ تقرير ختم البحث **لا يتضمن أي تصرف مخالف للقانون أو قرائن.**
- لم تكتف السلطة التنفيذية بهذه العقوبة الخطيرة إذ **تقوم بالتنكيل به ومضايقته في سجنه** مما يمكن ان تنجر عنه آثارا مدمرة على صحته خاصة وأنه مصاب بالسرطان .
- أصيب خلال مدّة إيقافه الأخير بثلاثة أمراض: **ضيق التنفس وارتفاع السكر والكولسترول إضافة إلى تفاقم أعراض فقدان التوازن الى حد الاغماء الشديد** وهو ما تعرض له في أواخر شهر ماي 2024، حيث أصيب بحالة إغماء شديدة بسبب .vertige ورغم ذلك تماطل إدارة سجن المرناقية والهيئة العامة للسجون في توفير الرعاية الصحية الضرورية له إلى يومنا هذا.
- يحتاج عبد الحميد إلى مقابلة طبيب مختص في الأذنين ورغم مقابلاته المتعددة مع مدير السجن ومقابلته لوفد من الهيئة العامة للسجون التي وعدته بتمكينه من التداوي بالمستشفى كي يتمكّن من تشخيص دقيق لمرضه وتلقّي العلاج الملائم، إلا أنه **ما يزال ينتظر الوعد الكاذب** ذاك إلى يومنا هذا في ظل استمرار تعرضه لحالات الإغماء وفقدان التوازن.
- يضطر **إلى تناول الأكل البارد إلى درجة التجميد** مع ما يمكن ان يسببه له ذلك من مضاعفات صحية بسبب رفض الإدارة المتواصل تسخين الاكل رغم المطالب المتعددة سواء من الموقوفين أو من عائلاتهم خاصة وان منظمات حقوقية وطنية أكدت التزامها بتوفير آلات التسخين .
- يعاني **عبد الحميد الجلاصي من تضييق كبير في إدخال الكتب**، إذ يتمّ انتقاء العناوين المسموح بها. والغريب أنه منع حتى من الحصول على مؤلفاته الشخصيّة. ويطال التضييق الجرائد التي توفرها إدارة السجن والقنوات والبرامج التلفزية المسموح بمشاهدتها.
- لا يسمح له بالتواصل مع عائلة أكثر من زيارة واحدة في الأسبوع لا تتجاوز 15 دقيقة تحت الرقابة الصارمة والاصيقة لأعوان السجن.
- تخضع **الرسائل المكتوبة للتّسويف والتأخير**. فقد تستغرق الرسالة شهرا كاملا للوصول للعائلة .

اتخذ قاضي التحقيق في حقه قرارا بتجميد حسابه البنكي يوم 25 فيفري 2023. وبعد قيام زوجته السيدة النائبة منية ابراهيم بإذن قضائي بسحب شهري لمنحة التقاعد لتغطية المصاريف العائلية الضرورية، فإنّ السحب يتمّ في نفس اليوم. وبذلك يضاف صنف آخر من التعذيب للعائلة بعد إلحاق الحساب البنكي المجمد بخزينة الدولة.

السجين الدكتور منذر الونيسي

الدكتور منذر الونيسي **هو طبيب وأستاذ استشفائي جامعي** في كلّية الطب بتونس، متخصّص في طب وزرع الكلى. وهو إلى ذلك طبيب مرجعي للعديد من المجلات العالمية والاكاديمية. نائب رئيس حركة النهضة ومستشار سابق لوزير الصحة بتونس 2012-2013

تمّ إيقاف الدكتور منذر الونيسي يوم 5 سبتمبر-أيلول 2023، **على خلفيّة تسريب صوتي لمكالمة** هاتفية **لم تثبت الاختبارات الفنية صحّتها**. ثمّ أحيل في قضايا إرهابية. ليتم مؤخرا اتهامه بالقتل العمد مع سابقيه الاضمار لسجين حق عام لم تربطه به أي علاقة سابقة. فهو لم يكن طبيبه المباشر ولم يتابع حالته الصحية. هذا وقد فتح تحقيق في الغرض وقد أثبت الاختيار الطبي الذي أجراه ثلاثة عمداء من المستشفى العسكري أن المتوفّى **قد تُوفي إثر سكتة قلبية** نتيجة لمجهود بدني قبل الوفاة وأنه لا وجود لخطأ أو خلل طبي خلال إقامته بالمستشفى أو خلال العيادات الطبية. ورغم أن التقرير يبرئه إلا أن السلطة واصلت احتجازه. وقد **تعرّض الدكتور الونيسي لأزمات صحية** خلال فترة سجنه، آخرها جلطة خفيفة ناتجة عن التهاون الذي حصل له بعد أن **قام بإضراب عن الطعام** داخل معتقله ولم يتم نقله للمستشفى إلا بعد تحرك زوجته واتصالها بعدة جهات حقوقية. **كذلك تعرض الونيسي لقصور كلوي حاد** وهذا أيضا نتيجة الإهمال والتهاون الذي يتعرض له. وهو لا يزال يتلقى العلاج إلى حد اليوم في المستشفى.

تعاني عائلة الونيسي وأطفاله من **صدمات نفسية جرّاء ما يتعرّض له** من تنكيل داخل المؤسسة السجنية وما يتعرضون له هم من تنكيل أسبوعي يتوّج بزيارة قصيرة جدا لمدة لا تتجاوز 15 دقيقة، بعد رحلة انتظار طويلة وقوفا بين الصفوف أمام السجن وأثناء تسليم القفة.

تحيين 15 جانفي 2025

الإحالات السجنية والقضائيّة ذات الخلفية السياسيّة منذ 25 جويلية -تموز 2021

	الاسم واللقب	الوضعيّة الحاليّة	تاريخ الإيقاف	مدّة الحكم	التهمة	ملاحظات
1	راشد الغنوشي	• سجين، محل تتبع في أكثر من 10 قضايا	2023/04/17	• سنة سجن وثلاثة سنوات سجن في قضية ونفس المدة في اخرى وفي يحاكم وهو بحالة سراح في عدد آخر	• محال من اجل التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية وفي قضية "اللوبيينغ" والإدلاء بخطاب دعا فيه الى الوحدة الوطنية ما اعتبره الانقلاب تحريضا ضده...	• 83 سنة أكبر سجين سنا واعلى خطة سياسية (رئيس مجلس نواب الشعب) • محل تتبع في أكثر من 10 قضايا • كان يحضر المحاكمات كلما تم استدعاؤه ثم قاطعها بعد إيقافه دون استدعاء مسبق ومنعه من الحق في حضور محام معه ويعتبر أن القضاء غير مستقل بعد دستور 2022 الذي يعتبر القضاء وظيفة
2	علي العريّض	• إيقاف • جنائي إرهاب المحكمة الابتدائية بتونس ولم تصدر أحكام بعد	2022/12/17	----------	• ملف التسفير	• نائب رئيس حركة النهضة ورئيس حكومة أسبق ووزير سابق للداخلية وعضو سابق بالبرلمان. • يلاحق على خلفية ملف التسفير رغم كونه هو من فعّل استشارة السفر S17 وهو من قام بتصنيف أنصار الشريعة تنظيما إرهابيا سنة 2012. في ذلك الوقت قيس سعيد اعتبر التصنيف ذو خلفية سياسيّة!

3	أحمد نجيب الشابي	• قضايا جارية	----------	• لم يصدر حكم بعد	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• **رئيس جبهة الخلاص الوطني**
4	بشير العكرمي	• إيقاف	2023/02/12	• لم تصدر أحكام	• تتعلق بمهامه كقاض	• **تم تكريمه من عديد الدول الغربية لجهوده في مكافحة الإرهاب ونجاحه في عديد القضايا**
5	كريم الهاروني	• إيقاف • القضية: في دائرة الاتهام بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بالمحكمة الابتدائية بتونس.	2023/09	----------	• من أجل استغلال موظف عمومي لصفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لغيره والإضرار بالإدارة ومخالفة التراتيب المنطبقة. • غسل الأموال باستغلال التسهيلات التي خولتها خصائص النشاط المهني والاجتماعي	• **مهندس، وزير سابق، رئيس مجلس شورى حركة النهضة**
6	نورالدين البحيري	• سجين + تحقيق المحكمة الابتدائية بتونس.. ملف الدبوسي • ملف تحقيق إرهاب في ملف منح الجنسية	2023/02/13	• 10 سنوات	• ارتكاب جريمة الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة وحمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي طبق الفصل 72 من المجلة الجزائية	• **نائب رئيس حركة النهضة.. وزير عدل أسبق ونائب بالبرلمان دورة 2019- 2024..** • **تم اختطافه سابقا في 2021/12/31 ثم إخلاء سبيله إثر اضراب جوع امتد على 65 يوم ثم تم الاحتفاظ به في 2023/02/13 واصدار بطاقة ايداع في 2023/02/14 بطاقة إيداع في قضية أخرى في 2024/06/20 وثالثة في 2023/12/19**

7	عصام الشابي	• إيقاف	2023/02/24	----------	• قضيّة التآمر على أمن الدولة	• **الأمين العام للحزب الجمهوري**
8	الصحبي عتيق	• إيقاف • جنائي المحكمة الابتدائية بأريانة	2023/05/06	----------	• تبييض أموال • التآمر على أمن الدولة الدّخلي والخارجي	• **عضو مجلس شورى حركة النهضة ونائب بالبرلمان دورة 2019- 2024**
9	الدكتور محمد منصف المرزوقي	• مفتش عنه + بطاقة جلب دوليّة	----------	----------	• نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، أصدر القضاء مذكرة اعتقال دولية بحق المرزوقي، على خلفية تصريح قال فيه إنه سعى إلى إفشال عقد القمة الفرنكوفونية • 22 ديسمبر/ كانون الأول 2021: غيابيا 4 سنوات؛ بتهمة "الاعتداء على أمن الدولة الخارجي" • فيفري 2024: حكم غيابي بـ 8 سنوات، على خلفية تصريحات أدلى بها على مواقع التواصل الاجتماعي. • قضايا جارية أخرى	• **أوّل رئيس الجمهورية منتخب انتخابا حرّا من قبل البرلمان سنة 2011** • **رئيس سابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان** • **طبيب وجامعي**
10	حمادي الجبالي	• قضايا جارية	2023/09/05	----------	• تهم تتعلق بمهامه كرئيس حكومة	• **رئيس أوّل حكومة منتخبة بعد الثورة**

11	العجمي الوريمي	• إيقاف	2024/07/14	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
12	منذر الونيسي	• إيقاف	2023/09/05	• لم تصدر أحكام	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• عدد 3 قضايا
13	فتحي العيادي	• مفتش عنه	----------	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
14	لطفي الحيدوري	• مبحوث عنه	2022/06/16	----------	• ملف أنستا لينغو	• صحفي • تم الاحتفاظ به في 2022/06/16 وأطلق قاضي التحقيق سراحه ودائرة الاتهام اصرت بطاقة ايداع في 2022/06/20
15	جوهر بن مبارك	• إيقاف	2023/02/23	• لم يصدر الحكم في قضية التآمر • صدر ضده حكم بالسجن	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية، المرسوم 54	• قيادي في جبهة الخلاص الوطني
16	الحسين بن عمر	• عدد 2 قضايا جارية	----------	----------	• على خلفية حوار تلفزي مباشر مع رئيس الجمهورية الأسبق منصف المرزوقي	• صحفي
17	العميد عبد الرزاق الكيلاني	• قضايا جارية	2022/03/03	----------	• المسّ من معنويات الجيش التونسي، التحريض، المرسوم 54.	• عميد سابق للمحامين • محال في عدد من القضايا • تم الحكم في شأنه شهر سجنا ثم تخلت المحكمة لعدم الاختصاص • كان محل تتبع أمام القضاء العسكري ثم تم التخلي للقضاء العدلي

18	رضا بالحاج	• إيقاف	2023/02/24	• لم يصدر الحكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
19	خيام تركي	• إيقاف	2023/02/11	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
20	عبد الحميد الجلاصي	• إيقاف	2023/02/11	• لم يصدر حكم	• التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي	----------
21	أحمد العماري	• إيقاف	2023/03/04	• ثلاثة أشهر ونصف مع تأجيل التّنفيذ	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية • مخالفة قرار الاقامة	• **تم إطلاق سراحه في 2023/09/25 ووضعه تحت الاقامة الجبرية ثم إيقافه مجددا على ذمة قضية تآمر والحقت به قضية ثالثة.** • **يعاني وضعا صحيا دقيقا وفقد البصر كليا في عينه اليمنى في السجن** • **سحن في سجن قابس ثم المسعدين واليوم في المرناقية**
22	غازي الشواشي	• إيقاف	2023/02/24	----------	• قضيّة التآمر على أمن الدّولة ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• **أمين عام سابق لحزب التيار الديمقراطي ووزير سابق**
23	بشر الشابي	• مفتش عنه	----------	• حكم بأربع سنوات	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• **محال في عديد القضايا**
24	علي اللافي	• إيقاف	2023/03/04	----------	• تآمر ومسك واستعمال وثائق بنيّة وضعها لجهة لها علاقة بجماعات إرهابية	• **إعلامي**

25	سعيدة العكرمي	• سراح وقضية جارية • ومنع من السفر	----------	• لم يصدر حكم بعد	• القضية المتعلقة بخلاف بين محامين وأعوان مركز الحرس الوطني بمنزل جميل إبان وضع نور الدين البحيري تحت الإقامة الجبرية في شهر جانفي من سنة 2022	• **رئيسة الجمعية الدّوليّة للدفاع عن المساجين السياسيين**
26	عبد الوهاب معطر	• سراح وقضية جارية	----------	• لم يصدر حكم بعد	• شكوى من الهيئة الانتخابيّة غير المستقلة	• **وزير سابق وأستاذ قانون دستوري**
27	شوقي الطبيب	• **سراح وفرضت عليه الإقامة الجبرية لفترة ما**	----------	----------	• تهم تتعلق بتسييره لهيئة مكافحة الفساد	• **عميد سابق للمحامين ورئيس هيئة مكافحة الفساد**
28	ماهر زيد	• مبحوث عنه وصدرت ضدّه بطاقة جلب دوليّة	----------	• حكم عسكري 3 سنوات سجنا من اجل تدوينة تطالب بالتحقيق في صفقة شراء طائرات ضالع فيها المهدي جمعة وغازي الجريبي • محكوم 4 سنوات سجنا باتا من اجل اتهامه بسرقة ملفات قضائية • محكوم 2 سنة سجنا من اجل تصوير مقطع فيديو الصحبي العمري تهجم فيه	• محال في جميع قضايا التآمر وقضية الجهاز السري • محكوم ب 2 سنة سجنا مع محمد علي العروي من أجل تسجيل صوتي أقر فيه لي بأن هناك أطرافا هي من حركت أنصار الشريعة باتجاه ارتكاب الاغتيالات	• **نائب شعب دورة 2019-2024**

				على المرحوم الباجي قايد السبسي • محكوم ب 2 سنة سجنا مع محمد علي العروي من اجل تسجيل صوتي أقر فيه لي بأن هناك أطرافا هي من حركت أنصار الشريعة باتجاه ارتكاب الاغتيالات		
29	محمد العفاس	• سراح وقضايا جارية	----------	----------	• على خلفية المشاركة في جلسة برلمانية شرعية عن بعد يوم 30 مارس 2022	• **قيادي في ائتلاف الكرامة ونائب شعب دورة 2019-2024**
30	ماهر المذيوب	• قضايا جارية	----------	----------	• على خلفية المشاركة في جلسة برلمانية شرعية عن بعد يوم 30 مارس**2022**	• **مساعد رئيس مجلس نواب الشعب دورة 2019-2024**
31	فتحي البلدي	• إيقاف	----------	----------	----------	• **قيادي أمني أحيل على التقاعد الوجوبي بعد الانقلاب**
32	هالة غربية	• مفتش عنها وبطاقة جلب دوليّة	----------	• 220 سنة سجن	• جرائم إلكترونية على معنى المرسوم 54، تكوين وفاق إرهابي الغاية منه تغيير هيئة الدولة والتآمر على أمن الدولة ودعوة السكان إلى قتل بعضهم البعض.	----------

					• شـيكات شـركة كاكتوس برود	
33	مقداد الماجري	• مفتش عنه	----------	----------	• تآمر على أمن الدّولة	• **صحفي**
34	غفران بينوس	• مفتش عنها	----------	----------	• إثراء غير مشـروع وتبيض أموال	----------
35	سـامي الصّـيد مـديـر قـنـاة الزيتونة	• مفتش عنه	----------	• أحكام سـجنية ومتابعات قضـائيّة وخطايا مالية حوالي 4 مليـارا وتجميـد جميع حسـابات البنكيّة الشخصية له ولأفراد عائلته وتجميـد جميع الممتلكات والمنقولات وحرمـانـه من جواز سفر منذ سنتين	• التحريض الإعلامي وإشاعة الفوضـى وخطـايـا على خلفية شكايات سابقة من قبل الهايكا المنحلّة	• **صـحفي ومـدير قنـاة الزيتونـة القنـاة المعارضة الوحيدة في تونس**
36	برهان بسيس	• إيقاف	2024/05/11	• 8 أشهر	• مرسوم 54	• **إعلامي**
37	لطفي المرايحي	• سجين وإيقاف	2024/07/03	----------	• افتعـال تزكيـات انتخـابـات 2024، مرسوم 54.	• **أمين عام حزب الشعب الجمهوري ومرشح رئاسي سابق**
38	سهام بن سدرين	• إيقاف	2024/08/01	----------	• تهم على خلفيـة إدارتهـا للهيئـة والتقرير الختـامي للهيئة	• **الرئيسـة السـابقـة لهيئـة الحقيقـة والكرامة**
39	عبد المجيد الزار	• قضايا جارية	2023/05/08	----------	• على خلفيـة إدارتـه لاتحـاد الفلاحين	• **رئيس سابق لاتحاد الفلاحين**

40	وديع الجريء	• قضايا جارية	2023/10/26	----------	• تهم تتعلق بإدارته للجامعة التونسية لكرة القدم	• **رئيس سابق للجامعة التونسية لكرة القدم**
41	محمد علي العروي	• إيقاف	----------	• حكم بسنتين سجن	• محكوم ب 2 سنة سجنا مع قضية ماهر زيد على خلفية تسجيل صوتي • قضية تآمر	----------
42	خولة بوكريم	• سراح	----------	• لم يصدر حكم	• على خلفية عملها الصحفي	• **صحفية**
43	لطفي زيتون	• مفتش عنه وبطاقة جلب دولية	----------	----------	• "تكوين وفاق إرهابي" و"التآمر على أمن الدولة".	• **وزير سابق**
44	يوسف الشاهد	• مفتش عنه وبطاقة جلب دولية	----------	----------	• "تكوين وفاق إرهابي" و"التآمر على أمن الدولة".	• **رئيس حكومة سابق**
45	نادية عكاشة	• مفتش عنه وبطاقة جلب دولية	----------	----------	• "تكوين وفاق إرهابي" و"التآمر على أمن الدولة".	• **مديرة ديوان للرئاسة سابقة**
46	مريم ساسي	• قضايا جارية وأكملت فترة سجنية	----------	• 8 أشهر سجن	• المرسوم 54	• **قيادية في حزب الدستوري الحر**
47	حطاب بن عثمان	• إيقاف	----------	• 14 سنة سجن	----------	• **الرئيس السابق لنقابة أعوان وموظفي العدلية**
48	شهرزاد عكاشة	• مبحوث عنها وصدرت ضدّها بطاقة جلب دولية		• 8 أشهر سجنا و2000 دينار خطية مالية.	• خمس قضايا بنفس التهم: تكوين وفاق إرهابي الغاية منه تغيير هيئة الدولة	• **صحفيّة**

					وأمر موحش ضد رئيس الجمهورية • التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي ودعوة السكان إلى قتل بعضهم البعض • ارهاب وتبييض أموال	
49	مراد الزغيدي	• إيقاف	2024/05	• 8 أشهر	• مرسوم 54	• صحفي
50	شريفة الرياحي	• سجينة	2024/05/08	----------	• تبييض أموال	----------
51	عامر عيّاد	• أكمل العقوبة السجنية وقضية جارية	2021/10/03	• شهران اثنان	• ارتكاب أمر موحش ضدّ رئيس الجمهوريّة والمس من كرامة الجيش وسمعته	• صحفي وقضيته عسكرية
52	محمد صالح بوعلاق	• أطلق سراحه	----------	----------	----------	----------
53	محمد المزوغي		----------	----------	----------	----------
54	سمير الحناشي	• إيقاف وقضايا جارية	2023/06/05	----------	• ارتكاب جريمة الاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة، التآمر...	• مستشار سابق لرئيس الحكومة
55	محمد أمين شخاري	• إيقاف	2023/09/09	----------	• تهم تتعلق بمهامه كوزير سابق	• وزير سابق للصناعة
56	عادل الماجري	• قضايا جارية بطاقة جلب دولية	----------	----------	• التآمر على أمن الدولة	• ناشط حقوقي دولي ونائب رئيس جمعية ضحايا التعذيب في جنيف

57	الحبيب بن سيدهم	• قضية جارية	----------	----------	• تآمر على أمن الدّولة	• **قيادي في ائتلاف الكرامة ونائب شعب دورة 2019-2024**
58	عبد الناصر نايت ليمان	• مفتش عنه وبطاقة جلب دوليّة	----------	----------	• التآمر على أمن الدولة	• **رئيس جمعية ضحايا التعذيب في جنيف**
59	رفيق عبد السلام	• مفتش عنه وبطاقة جلب دوليّة	----------	• السجن لمدة 5 أعوام مع التنفيذ العاجل	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية • تنزيله من تدوينات ومقاطع فيديو على منصات التواصل الاجتماعي من قبل كل من المظنون فيهم المنذر الزنايدي ورفيق بوشلاكة وأنيس بن ضو وثامر بديدة والتي كان الهدف منها بث الفوضى والرعب بين المواطنين وإثارة البلبلة وتعطيل سير العملية الانتخابية والمس من هيبة الدولة ومؤسساتها. • نشر أخبار زائفة، والإساءة إلى الغير عبر مواقع التواصل الاجتماعي	• **وزير خارجيّة سابق** • **حكم بالسجن غيابيا 3 سنوات في قضيتين** • **لم تصدر أحكام في باقي القضايا**
60	محمد الحامدي	• قضية جارية	----------	----------	• تآمر	• **قيادي سابق في التيار الديمقراطي ووزير سابق**

61	منذر الزنايدي	• مفتش عنه بطاقة جلب دولية	----------	----------	• قضية التآمر على أمن الدولة • تنزيل تدوينات ومقاطع فيديو على منصات التواصل الاجتماعي والتي كان الهدف منها بث الفوضى والرعب بين المواطنين وإثارة البلبلة وتعطيل سير العملية الانتخابية والمس من هيبة الدولة ومؤسساتها	----------
62	عبد اللطيف المكي	• إقامة جبرية	----------	----------	• تهم تتعلق بالتزكيات الانتخابية	• **أمين عام حزب العمل والإنجاز**
63	عبد الله السيد	• معتقل	**2024/11/12**	----------	• الحصول على تمويل أجنبي لمساعدة المهاجرين	----------
64	عياض بوسالمي	• معتقل	**2024/05/08**	----------	• تبييض أموال	----------
65	محمد جويو	• معتقل	**2024/05/08**	----------	• تبييض أموال	----------
66	مصطفى الجمالي	• معتقل	**2024/05**	----------	• إيواء غير قانوني للأجانب والحصول على أموال من الخارج	----------

67	عبد الرزاق كريم	• معتقل	2024/05	----------	• إيواء غير قانوني للأجانب والحصول على أموال من الخارج	----------
68	أحمد ڤعلول	• مفتش عنه	----------	----------	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• **وزير سابق**
69	عبد الكريم سليمان	• إيقاف	----------	----------	----------	----------
70	مهدي ثابت	• إيقاف	----------	----------	----------	----------
71	بسام ثابت	• إيقاف	----------	----------	----------	----------
72	الحاج عبد الرحمان بن سعيد الشعنبي	• إيقاف	2024/11/26	----------	----------	----------
73	صالح عطيّة	• أكمل العقوبة وفي حالة سراح	2022/06/11	• 3 أشهر و5 أيّام	• ارتكاب أمر موحش في حق رئيس الجمهورية • المساس بهيبة المؤسسة العسكرية • المس من معنويات الجيش الوطني • تحريض السكان على التقاتل فيما بينهم • التصريح بشيء من شأنه تبديل هيئة الدولة	• **صحفي وقضيته عسكريّة**

					• استعمال وسائل التواصل الاجتماعي للإساءة للغير • ثلب موظف عمومي والادعاء بالباطل عليه	
74	عماد الدايمي	• مفتش عنه	----------	• احكام سنة ونصف واحكام اخرى	• افتعال تزكيات، المرسوم 54	• **تتعلق به عديد القضايا**
75	زياد الهاشمي	• قضايا جارية وحكم غيابي	----------	• حكم غيابي بالسجن	• تآمر على أمن الدّولة	• **قيادي في ائتلاف الكرامة ونائب شعب دورة 2019-2024**
76	خليفة القاسمي	• مفرج عنه	**2022/03/18**	----------	----------	• **صحفي**
77	الأستاذ سيف الدين مخلوف	• سراح مقبوض عليه في الجزائر بتهمة تجاوز حدود	**2023/01/20**	• حكم بسنة سجن	• أمر موحش...	• **أكثر من قضية (مدني/عسكري) مع حكم تكميلي بعدم ممارسة مهنة المحاماة 5 سنوات**
78	محمد بوغلاب	• إيقاف	**2024/03/22**	• له حكم 8 أشهر ومتابعات قضائيّة جارية	----------	• **صحفي**
79	منية العرفاوي	• سراح	----------	• لم يصدر حكم	• المرسوم 54	• **صحفية**
80	العياشي الهمامي	• سراح	----------	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
81	سنية الدهماني	• إيقاف	**2024/05/11**	• عدة أحكام تتراوح بين الثمانية أشهر والسنة	• المرسوم 54 والتحريض،	• **تم إيقافها من داخل مقر "دار المحامي" بعد اقتحامها من قبل امنيين مجهولي الهوية**
82	مهدي زقروبة	• سراح	**2024/05/13**	• عدة أحكام	• المرسوم 54.	• **تم إيقافه من داخل مقر "دار المحامي" بعد اقتحامها من قبل امنيين مجهولي الهوية**

						• **تمت محاكمته أمام القضاء العسكري والعادلي**
83	أبو يعرب المرزوقي	• سراح	----------	• التحريض ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• الحكم بسنة سجن في انتظار صدور أحكام	• ----------
84	عبد العزيز التميمي	• قضية جارية	----------	----------	• في علاقة بقضية حمادي الجبالي والمهام برئاسة الحكومة	• **صحفي**
85	نضال سعودي	• مفرج عنه وقضايا جارية	----------	• القضية الأولى عند التحقيق 20 بالمحكمة الابتدائية بتونس (المطار)مآلها: حفظ جميع التهم • القضية الثانية المحكمة العسكرية بتونس (المطار) 4 أشهر إيقاف (سجن إثر صدور بطاقة ايداع) من قاضي التحقيق في الطور الابتدائي، مآل القضية عدم سماع الدعوى اتصال القضاء في الطور الاستئنافي وتعقيب النيابة للحكم	• القضية الأولى عند التحقيق 20 بالمحكمة الابتدائية بتونس (المطار)مآلها: حفظ جميع التهم • القضية الثانية المحكمة العسكرية بتونس (المطار) 4 أشهر إيقاف (سجن إثر صدور بطاقة ايداع) من قاضي التحقيق في الطور الابتدائي، مآل القضية عدم سماع الدعوى اتصال القضاء في الطور الاستئنافي وتعقيب النيابة للحكم	• **قيادي في ائتلاف الكرامة ونائب شعب دورة 2019-2024**

				• القضية الثانية (الجلسة العامة) القضية جارية عند التحقيق عميد قضاة التحقيق بالمحكمة الابتدائية تونس	• القضية الثانية (الجلسة العامة) القضية جارية عند التحقيق عميد قضاة التحقيق بالمحكمة الابتدائية تونس	
86	أحمد المشرقي	• إيقاف	2023/04/19	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
87	سعدية مصباح	• إيقاف	2024/05/06	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
88	شيماء عيسى	• سراح في قضية بعد قضاء مدة سجنه ومنع من السفر	2023/02/22	• 6 أشهر سجن مع تاجيل التنفيذ في قضية وفي قضية اخرى لم يصدر الحكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية، المرسوم 54.	• **قضايا أمام القضاء العدلي واخرى القضاء العسكري**
89	أمين ميساوي	• مفرج عنه بعد انقضاء مدة السجن وقضايا جارية	----------	• 4 أشهر سجنا	• عدد 2 قضايا مع حكم بالسجن تم تنفيذه	• **قيادي في ائتلاف الكرامة ونائب شعب دورة 2019-2024**
90	لزهر العكرمي	• سراح وقضايا جارية	2023/02/13	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• **وزير سابق**
91	محمد الخليفي	• مفتش عنه وبطاقة جلب دولية	----------	• حكم 6 أشهر	• تآمر	• **قيادي في ائتلاف الكرامة ونائب شعب دورة 2019-2024**
92	نور الدين العرباوي	• سراح	----------	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• **قيادي في حركة النهضة**
93	راشد الخياري	• إيقاف	2022/08/03	• عدة أحكام	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• **غادر السجن بعد أن قضى العقوبة وهو مصاب بمرض السرطان بعد اصابته بعديد الأمراض الجلدية بالسجن وعدم**

94	رياض الشعيبي	• سراح	----------	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
95	مهدي بن غربية	• إيقاف	2021/10/20	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• **أكثر من قضية**
96	محمد علي بو خاتم	• إيقاف	2024/09/09	• لم يصدر الحكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
97	منصف العمدوني	• إيقاف	----------	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
98	عبد اللطيف العلوي	• سراح	2021/10/03	• 3 أشهر سجنا	• المرسوم 54 ومهامه كنائب	----------
99	مصعب الغربي	• إيقاف	2024/07/14	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
100	محمد الغنودي	• إيقاف	2024/07/14	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• **إيقاف على ذمة قضيتين إحداهما تم إيقافه قبل مباشرتها من قبل النيابة العمومية**
101	الحبيب اللوز	• إيقاف	2022/09/14	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
102	ناجي جلول	• سراح وقضية جارية أمام القطب القضائي لمكافحة الإرهاب	----------	• لم يصدر حكم	----------	• **وزير سابق للتربية**

103	محمد بن سالم	• سراح	2023/03/03	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• بعد إطلاق سراحه تم وضعه تحت الاقامة الجبرية
104	محمد الفريخة	• إيقاف	2023/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر وملفات مالية	• أكثر من قضية
105	سيد الفرجاني	• إيقاف	2023/03/01	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• أكثر من قضية
106	رياض بالطيب	• إيقاف	2023/02/23	• لم يصدر حكم	• التآمر	• تمت مباشرة التتبعات ضده بعد إيقافه ومنعه من السفر: القضية لاحقة
107	يوسف النوري	• إيقاف	2023/04/19	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• تم إيقافه بعد العثور على مقترح تقدم به يفيد بضرورة توعية المواطنين سياسيا ومناهضة الانقلاب
108	محمد القلوي	• إيقاف	2024/09/09	• لم يصدر الحكم	• التآمر	• تم إيقافه بعد التوصل الى برمجته عقد اجتماعات خاصة بالعدالة الانتقالية واستئناف الجلسات القضائية
109	محمد الجميعي	• إيقاف	2024/09/09	• لم يصدر الحكم	• التآمر	• تم إيقافه بعد التوصل الى برمجته عقد اجتماعات خاصة بالعدالة الانتقالية واستئناف الجلسات القضائية
110	شذى الحاج مبارك	• إيقاف	----------	• لم يصدر حكم بعد	• قضية انستالينغو	• صحفيّة
111	العياشي الزمال	• إيقاف	2024/09/02	• أحكام سجنية بلغت إلى حدّ الآن 35 سنة	• تزوير تزكيات انتخابيّة	• مرشّح رئاسي رسمي 2024
112	غسان بن خليفة	• قضايا جارية	----------	----------	• قضية التآمر	• صحفي
113	لزهر لونقو	• إيقاف	2022/07/21	• لم يصدر حكم	• التآمر	----------

114	عبد الكريم العبيدي	• إيقاف	2023/09/11	• لم يصدر حكم	• في علاقة بوظيفته	• قيادي أمني أحيل على التقاعد الوجوبي بعد الانقلاب
115	عبير موسي	• إيقاف	2023/10/04	• صدور عدة أحكام بالسجن	• الاعتداء على المعطيات الشخصية	• تتعلق بها عدة قضايا
116	صافيناز بن علي	• إيقاف	2022/06/16	• لم يصدر حكم	• التآمر	----------
117	أحمد موحى	• سراح	----------	----------	• تآمر في طور التحقيق	• قيادي في ائتلاف الكرامة ونائب شعب دورة 2019-2024
118	فخري الدين شليق	• مفتش عنه	----------	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
119	بشير اليوسفي	• مفتش عنه	2022/06/16	• لم يصدر حكم	• التآمر	• بعد الاحتفاظ به من النيابة أفرج عنه قاضي التحقيق ثم أصدرت دائرة الاتهام بطاقة إيداع جديدة
120	حسان المدب	• سراح	----------	• لم يصدر حكم	• في علاقة بمحاسبة إحدى الجمعيات التنموية	----------
121	لمياء الجندوبي	• إيقاف	2022/07/05	• لم يصدر حكم	• التآمر	----------
122	عادل الدعداع	• مفتش عنه	2022/06/22	• لم يصدر حكم	• التآمر	• تعلقت به عديد القضايا • بعد الإفراج عنه من قاضي التحقيق صدرت في حقه بطاقات ايداع أخرى
123	المجول علي	• مفتش عنه	----------	• لم يصدر حكم	• التآمر	----------
124	رضا الباروني	• مفتش عنه	----------	----------	• لم يصدر حكم	• تتعلق به عديد القضايا
125	مصطفى خضر	• مفتش عنه	----------	----------	• لم يصدر حكم	• بعد أن قضى العقوبة تم تتبعه من أجل نفس الفعل وله عدد من القضايا
126	الطّاهر بوبحري	• مفتش عنه	----------	• التآمر	• لم يصدر حكم	• تتعلق به عدد من القضايا

127	معاذ الخريجي	• مفتش عنه	----------	• التآمر	• لم يصدر حكم	• **تتعلق به عديد القضايا**
128	جمال الباروني	• إيقاف	----------	• نسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية، التآمر	• لم يصدر حكم	----------
129	علي النفاتي	• سراح	2023/09/16	• نسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• لم يصدر حكم	----------
130	هيثم البزرتي	• سراح	2023/09/16	• نسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• لم يصدر حكم	----------
131	حمزة العكاري	• سراح	2023/09/16	• نسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	• لم يصدر حكم	----------
132	علي جاب الله	• سراح	2024/01/03	• التآمر...	• لم يصدر حكم	----------
133	محمد زنطور	• سراح	----------	• المرسوم 54		----------
134	سمير ساسي	• قضية جارية	----------	----------	• تآمر وانتماء إلى تنظيم إرهابي	• **صحفي مراسل لقناة الجزيرة القطرية**
135	رجاء الطبوبي	• سراح	2024/03/09	• التآمر	• لم يصدر حكم	----------
136	عادل الشابي	• سراح	2024/03/09	• التآمر	• لم يصدر حكم	----------
137	فريد المديني	• سراح	2024/03/09	• التآمر	• لم يصدر حكم	----------
138	محمد علي عزيز	• مفتش عنه	----------	• التآمر	• لم يصدر حكم	----------
139	كمال البدوي	• إيقاف	----------	• التآمر	• لم يصدر حكم	• **تتعلق به عديد القضايا**
140	بلقاسم حسن	• سراح	2023/04/18	• التآمر	• لم يصدر حكم	----------
141	محمد القوماني	• سراح	2023/04/18	• التآمر	• لم يصدر حكم	----------
142	عبد الله الصخيري	• سراح	2023/04/18	• التآمر	• لم يصدر حكم	----------

143	محمد شنيبة	• سراح	2023/04/17	• التآمر	• لم يصدر حكم	----------
144	صديق الماكني	• سراح	2023/04/17	• التآمر	• لم يصدر حكم	----------
145	رضا ادريس	• مفتش عنه	----------	• التآمر	• لم يصدر حكم	----------
146	عز الدين غراد	• سراح	2024/09/12	• التآمر	• لم يصدر حكم	----------
147	كمال الصيد	• سراح	----------	• التآمر	• لم يصدر حكم	----------
148	منجي الذوادي	• مفتش عنه	----------	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
149	كمال العيفي	• مفتش عنه	----------	• لم يصدر حكم	• التآمر	----------
150	عبد الفتاح التاغوتي	• سراح	2023/08/21	• لم يصدر حكم	• التآمر ونسبة أمر موحش لرئيس الجمهورية	----------
151	وليد الجلاد	• إيقاف	2023/02/15	• لم يصدر حكم	• ملف مالي	----------
152	توفيق عمار	• إيقاف	2024/09/09	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
153	منية الميساوي	• سراح	2024/09/09	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
154	محمد صالح بواب	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
155	عادل تبيني	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
156	سعيد صولي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
157	عبد الكريم الاشهب	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية

158	عبد الكريم الوسلاتي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
159	لطفي ربعاوي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
160	صلاح الدين الهيشري	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
161	مروان ساري	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
162	محمد النصري	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
163	الضاوي حمدي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
164	بوبكر حمدي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
165	وسام سعايدية	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
166	شعبان دبيش	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
167	عز الدين منصوري	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
168	نور الدين جندوبي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية

169	سعيد بالسعود	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
170	منصف اللوزي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
171	ناجي قعليش	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
172	حمادي شبيلي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
173	زهير لطيف	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
174	سالم براهم	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
175	عمار غولة	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
176	فوزي بن خضر	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
177	مجدي مبروك	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
178	محمد العيد عبيدي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
179	شكري لطيف	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية

180	كمال المبروك	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
181	رشيد بن فرج	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
182	سالم بلقاسم	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
183	عامر بوخريص	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
184	عبد الحكيم شباح	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
185	ياسين السافي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
186	رؤوف سوقة	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
187	منصور الاحمر	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
188	عبد الستار دبيب	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
189	لطفي الحناشي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
190	نبيل عبيدلي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية

191	طاهر الكحيلي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
192	علي العجيلي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
193	جلال شعبان	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
194	حاتم الحمروني	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
195	حدي علوي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
196	حسن قاصة	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
197	عبد الكريم بوحاجب	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
198	محمد البشير خضري	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
199	مراد عروق	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
200	نجوى السومري	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
201	نور الدين حرباوي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية

202	مراد الخديمي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
203	رشاد صويلح	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
204	عبد العزيز الشريف	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
205	محمد مسالحي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
206	توفيق الطرابلسي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
207	وليد الغضاب	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
208	المولدي مناعي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
209	رشاد بنسعد	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
210	عبد الحميد الصولي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
211	مصطفى الشتيوي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
212	بلعيد الشنوفي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية

213	الحبيب الضيف	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
214	الطاهر قدرية	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
215	محمد السعيدي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
216	نايلة الجديدي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
217	عبد الكريم زروق	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
218	منجي جابر	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
219	كمال شعيرات	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
220	طاهر رحماني	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
221	هادي بوصلاحي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
222	كمال الذيب	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
223	ربيعي عمارة	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية

224	لطفي سعودي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
225	عبد الحميد هبهب	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
226	كمال عصادي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
227	خالد الكوت	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
228	ابراهيم حميدي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
229	معز عيفاوي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
230	علي رمضاني	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
231	حسين الطرابلسي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
232	ناصر الحكيري	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
233	حسين الهمامي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
234	داودي الراجحي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية

235	مجيد القايدي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
236	محمد القايدي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
237	العروسي عباس	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
238	ربيع رجب	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
239	جمال سيدهم	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
240	محمد الدوزي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
241	مسعود العايب	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
242	مسعود بنعلي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
243	لزهر القصار	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
244	الحبيب بن حامد	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
245	عبد القادر الفرجاني	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية

246	علي فرج	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
247	محمد نجيب الزاهر	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
248	عياد بن سعيد	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
249	نبيل عبيدلي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
250	مجدي التليلي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
251	صغير الجبالي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
252	محمد الهذيلي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
253	خالد الفضلاوي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
254	عفيف مالك	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
255	علي حمزاوي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
256	نجم الدين سهيل	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية

257	علي عثمان	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
258	عياد الشايبي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
259	خالد مبروك	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
260	محمد اسماعيل حمدي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
261	خديجة صالح	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
262	سليم الوكيل	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
263	لطفي كمون	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
264	ايمن بوغانمي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
265	طارق مصراتي	• سراح	2024/09/12	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية
266	ليلى زيتون	• مفتش عنها	----------	• لم يصدر حكم	• التآمر	• مجموعة مغلقة للتحضير لجلسات العدالة الانتقالية

267	صدقي لعبيدي	• إيقاف	2024/12/25	• سنة سجنا	• كلمة في خطبة الجمعة	• تم إيقافه على خلفية كلمة في خطبة الجمعة
268	شاكر التّيس	• إيداع	2025/01/03	----------	----------	• والد الأخت جوهرة التّيس • في البداية على تدوينات عادية اعتبروها تدوينات متعلقة "بالفعل الموحش" وأخرى احتفاء بالثورة في سوريا. وبعدين على تحف تاريخية عائلية معلقة في منزله اعتبرت أسلحة بيضاء و سوداء
269	بيرم التّيس	• إيداع	2025/01/03	----------	----------	• شقيق الأخت جوهرة التّيس • في البداية على تدوينات عادية اعتبروها تدوينات متعلقة "بالفعل الموحش" وأخرى احتفاء بالثورة في سوريا. وبعدين على تحف تاريخية عائلية معلقة في منزله اعتبرت أسلحة بيضاء و سوداء
270	محمد ابراهيم شوشان	• قضت في حقه المحكمة	2025/01/15	• أربعة أشهر نافذة	من أجل مجموعة تدوينات على الفايسبوك	• يمثل أمام الدائرة الجناحية بقبلي على معنى فصل 24 من المرسوم 54 لسنة 2022

الشكاوى المقدّمة من قبل جمعية ضحايا التعذيب في حق المعتقلين في تونس

تبنّت جمعيّة ضحايا التّعذيب **قضيّة نوّاب الشّعب التّونسي** لدى الإتّحاد البرلماني الدولي ، بعد قرار تجميد نشاط البرلمان، غيرالدّستوري، وبعد أن قامت السلطات التونسيّة **بتتبّع النّواب قضائيّا أمام المحاكم العسكريّة**. كما عملت الجمعيّة على أن تكون الجسر الرابط بين النواب ولجنة حقوق الإنسان لدى الاتحاد الدولي للبرلمانيين وتشجيعهم لتقديم شكوى لدى اتحادهم، وهو ما تحقّق، **حيث تقدّم أكثر من 50 نائب بشكوى في الغرض..**

كما راسلت جمعية ضحايا التعذيب في جنيف يوم 15 سبتمبر 2021، بمعيّة مؤسسة الكرامة، **الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في الأمم المتحدة** بشأن وضعيّة السيّد **أنور معروف**، وزير تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي السابق، وكذلك بشأن وضعيّة السيّد **يسري الدّالي**، نائب شعب دورة 2019-2024، حين تمّ وضعهما رهن الإقامة الجبرية بين 5 و 18 أوت-أغسطس 2021..

وبتاريخ 26 نوفمبر-تشرين الثاني 2021، قام السيّد **ماهر المذيوب**، مساعد رئيس البرلمان التونسي والمكلف بالإعلام والاتصال بالبرلمان، بتقديم شكوى **للمفوض السامي لحقوق الإنسان عبر السيدة ندى الناشف**. كما تقدم السيد عادل الماجري نائب رئيس جمعية ضحايا التعذيب بشكوى شفهية ضد من قام بتهديد أحد ضيوف الجمعية من نُوّاب البرلمان التونسي بالقتل، وذلك على هامش الندوة الصحفية التي عقدتها الجمعيّة بنادي الصحافة السويسري. كما تمّ الإعلام بعودة سلطة الانقلاب إلى **ممارسات سلطة بن علي في متابعة نشطاء حقوق الإنسان في الخارج، وفي جنيف بصفةخاصّة، وهرسلتهم**.

أمّا يوم 08 جانفي 2022 فتقدّمت جمعيّة ضحايا التعذيب في جنيف، بمعيّة أربع منظمات حقوقية دولية، بشكوى **برئيس سلطة الانقلاب وتوفيق شرف الدّين**، القائم على تسيير وزارة الداخلية، لدى الهيئات الدولية في الأمم المتحدة في جنيف.

في 08 مارس 2022، نظمت جمعيّة ضحايا التعذيب ندوة صحفيّة خاصّة بالشّكوى المقدّمة في خصوص **العميد عبد الرزّاق الكيلاني**.

في 6 فيفري 2023، تقدّمت الجمعيّة بمعيّة منظمة الكرامة في جنيف، بشكوى لدى المقرر الخاص لاستقلالية القضاء والمحامين، فيما يتعلّق **القاضي البشير العكرمي** وذلك نظير الاستهداف الممنهج والتعسفي الذي تعرّض له.

في 5 ديسمبر/ كانون الأول 2023، قدمت جمعية ضحايا التعذيب في تونس بمعية جمعيّة الكرامة إلى **فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي**، قضية في خصوص وضعيّة السيد راشد الغنوشي، رئيس البرلمان التونسي وزعيم حركة النهضة، بعد الحكم عليه **يوم 15 مايو/ أيار 2023**، بالسجن لمدة عام بذريعة "تمجيد الإرهاب".

وتحيط جمعيّة ضحايا التعذيب في جنيف الرأي العام في تونس أنّه بعد تنظيم العديد من الوقفات الاحتجاجيّة والنّدوات الصّحفيّة، وبعد مقابلتها ومراسلتها العديد من المسؤولين في الإتّحاد البرلماني الدولي، **تمّ قبول العرائض**. كما تمّ قبول **البلاغ حول الاعتقال والاحتجاز التّعسّفي الذي تعرّض له النّائب نور الدّين البحيرى**. كما يجدر التذكير أنّ المقررة الخاصة باستقلال القضاة والمحامين اعتزمت القيام بمهمّة رقابيّة في تونس للتّقصّي حول وضعيّة النّواب، يوم 26 فيفري 2023، إلاّ أنّ السلطة التونسيّة رفضت ذلك.

للاطلاع على الشّكاوي اضغط هنا.

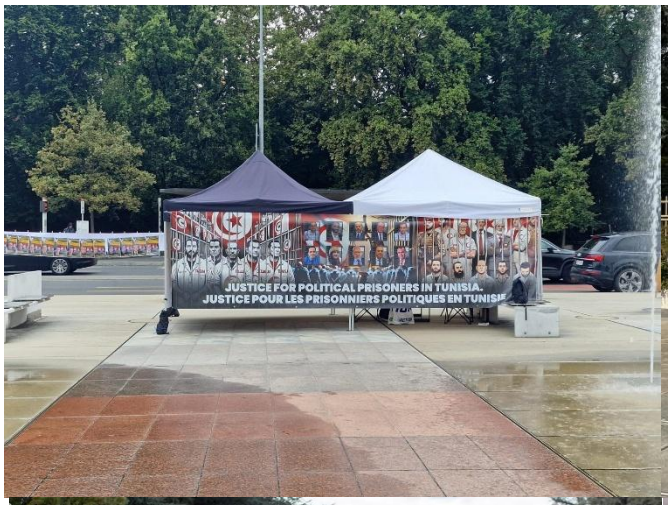

اليوم الدّولي للتضامن مع المعتقلين السّياسيّين
والدّفاع عن دولة القانون والمؤسّسات في تونس
#FREE_THEM_NOW
#سيبهم_الآن
Rached Ghannouchi
Président du Parlement Tunisien
Bechir Akremi
Ancien Procureur de la République Tunisienne
من أجل تونس ديمقراطية، حرة
For a democrati e and

LA MAISON
DES PARLEMENTS
THE HOUSE
OF PARLIAMENTS

التوصيات

إنّ جمعيّة ضحايا التعذيب في جنيف بعد اطّلاعها على جملة الانتهاكات الفظيعة الواردة صُلب تقريرها السنوي والتي طالت وجوها سياسيّة ومدنية وحقوقية وإعلاميّة وعائلاتهم، عُرفت بتاريخها النضالي في مقاومة الاستبداد، وبعد تأكّدها من افتقار الإحالات القضائيّة اللاحقة لانقلاب 25 جويلية-يوليو 2021، للحد الأدنى من مقوّمات المحاكمة العادلة، فإنّها توصي وتذكّر بـ :

1. إنّ التوصيات والقرارات الموجّهة للدولة التونسيّة ضمن المصادقة على العهد الدّولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيّة مطلوب عدم خرقها والالتزام باحترامها في المجالات ذات العلاقة.
2. إنّ التوصيات والقرارات الصّادرة عن مجلس حقوق الإنسان الموجّهة للدولة التونسيّة في الدّورة 2022/41 (من 07 إلى 18 نوفمبر- تشرين الثاني 2022) في إطار عرض التقرير الدّوري الشامل الخاص بتونس مطلوبٌ إنجازها وتطبيقها على الواقع واحترام العهود.
3. إنّ التعذيب جريمة محظورة تماما وفق جميع الصكوك الأمميّة والدّوليّة، ولا يمكن تبريرها في ظلّ أيّة ظروف، وهو حظر يشكّل جزءًا من القانون العرفي الدّولي. والتعذيب جريمة لا تسقط بالتقادم.
4. يُقصد بالتعذيب، أيّ عمل ينتج عنه ألمٌ أو عذاب شديد، جسديّا أم عقليّا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنّه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أيّ شخص ثالث أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأيّ سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيّا كان نوعه، أو يحرّض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظّف رسمي أو أيّ شخص آخر يتصرّف بصفته الرّسميّة.
5. إنّ التعهّدات الدّوليّة لتونس تفرض على مسؤوليها احترام حق ضحايا التعذيب وعائلاتهم والمجتمع في معرفة الحقيقة حول انتهاكات حقوق الإنسان والمس من كرامة الذات البشريّة وحرمة الجسد.
6. إنّ التوصيات والقرارات الموجّهة للدّولة التونسيّة ولكلّ الدّول المصادقة على اتفاقيّة مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بها، تُجمع كلّها على اعتبار العفو الخاص أو المنسوب لهم الانتهاك في جرائم التعذيب ضربا من ضروب الإفلات من العقاب.
7. على السلطات التونسيّة إطلاق سراح كلّ المعتقلين السياسيين والصحفيين وضحايا مرسوم العار عدد 54 من الشباب والمدوّنين وتحمّل تبعات سلبهم حريّتهم. وعلى رأس هؤلاء المساجين رمز السلطة التشريعيّة الأستاذ راشد الغنوشي رئيس مجلس نوّاب الشّعب دورة 2019-2024 والقاضي البشير العكرمي.

8. إنّ إعادة اعتقال سياسيين ونشطاء العدالة الانتقاليّة المعروفين بمجموعة 120، سبق أن ضحّوا بشبابهم خلال استبداد حَقبتَي بورقيبة وبن علي، وهم اليوم تجاوزوا العقد السادس من العمر، واعتقال صحفيين ومحاكمتهم على خلفيّة أنشطتهم الإعلامية والصحفيّة سقطةُ أخلاقيّة لن تمّحي.

9. دعوة ملحّة لعائلات الضحايا إلى ضرورة توثيق جميع الانتهاكات التي تطال ذويهم وعدم الرّضوخ للهرسلة الأمنية والقضائية التي قد تطالهم.

10. إنّ تمادي سلطة الأمر الواقع في التنكيل بالمعتقلين، على وجه الخصوص كبار السن منهم وأصحاب الأمراض المزمنة، جريمة في حق الإنسانيّة واستهتار كامل بالمواثيق والمعاهدات الدّوليّة ذات العلاقة، وهذا ما يُحمّلها المسؤوليّة كاملة عن تبعات أيّ مضاعفات مرضيّة أونفسيّة تلحقهم جرّاء التنكيل الممنهج الذي يتعرّضون له، ما لم تُبادر بإطلاق سراحهم.

"إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ".

فلسطين
FREE
PALESTINE
FREE GAZA

ظروف احتجاز الأسرى والمعتقلين بعد 7 أكتوبر-تشرين الأوّل 2023

لئن لم يبدأ الإجرام داخل سجون الاحتلال الاسرائيلي مع السابع من أكتوبر 2023، فإنّ نسقه ونوعه تعاظما بشكل لافت، خاصّة وأنّ حكومة نتنياهو الحاليّة تُعدّ الأكثر عنجهيّة وتطرّفا من بين سابقاتها. وإجمالا يمكن تلخيص الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضدّ الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في مراكز احتجاز الاحتلال وسجونه، بكلٍّ من قطاع غزّة والضفة الغربية المحتلة في العناوين التالية:

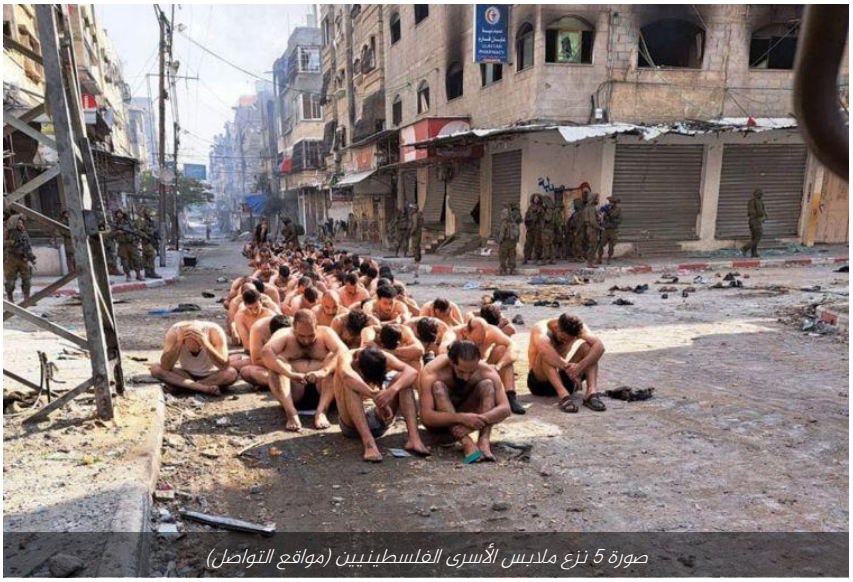
صورة 5 نزع ملابس الأسرى الفلسطينيين (مواقع التواصل)

تعمّد جنود الاحتلال نزع ملابس الأسرى عند نقلهم من مراكز التوقيف إلى المعتقلات. وتؤكّد الشهادات الواردة على جمعيّة ضحايا التعذيب في جنيف تعرية الأسرى بشكل كامل في الساحة الخارجية للسجن بحجة التفتيش، وكذلك أثناء النقل وإجبارهم على القيام بوضعيات مهينه ومخلة بالآداب.

تحوّل الفحص الأمني إلى أداة إذلال للأسرى والتنكيل بهم والتي تضمّنت الضرب المبرّح، حيث أن معظم الأسرى قد حدثت لهم رضوض وكسور متفاوتة في الأيدي والأرجل والأضلاع وكذلك تكسير في الأسنان.

انتهاج إدارات السجون والمعتقلات سياسة التّجويع الممنهج، حيث أن كميات الطعام المقدّمة قليلة جداً ورديئة وبعضها لا يصلح للاستهلاك. وقد أدّى هذا إلى فقدان غالبية الأسرى بين 25 إلى 35 كيلوغرام من وزنهم.

تعمّد وحدات القمع التنكيل بالأسرى بوضع رؤوسهم في دورات المياه، كما يُطلب من الأسرى أن يتخذوا وضعية معينة تتمثل بالركوع والانحناء عند إجراء (العدد) بهدف إذلالهم والتّنكيل بهم.

تفاقم حالة الاكتظاظ غير المسبوقة داخل الزنازين، حيث ينام عدد كبير من الأسرى على الأرض دون فرشات أو بطانيات ودون أدنى مقومات الحياة.

الإبقاء على جميع معتقلي غزّة ومعتقلاتِها رهن الاختفاء القسريّ، ويرفض الاحتلال حتّى اليوم الإفصاح عن أي معطيات تتعلق بهم. وفي ظل هذه الجريمة، تزداد المخاطر على مصيرهم وحياتهم، وذلك في ضوء تصاعد الشهادات والتقارير الحقوقية عن جرائم التعذيب والإعدامات التي طالت معتقلي غزة على مدار الفترة الماضية.

تضاعف عدد عمليات الإعدام الممنهجة والتعذيب والاعتداءات الجنسية، وفقا لتقرير أممي صدر في 19 من شهر فيفري- فبراير 2024. فوفق شهادات قدّمها أسرى محرّرون، قام جنود الاحتلال بارتكاب جرائم واعتداءات جنسية منها تكبيل الأسرى في وضعيات معينه وإطلاق كلاب مدربة لممارسة الجنس مع الأسرى وهم مكبلين!!

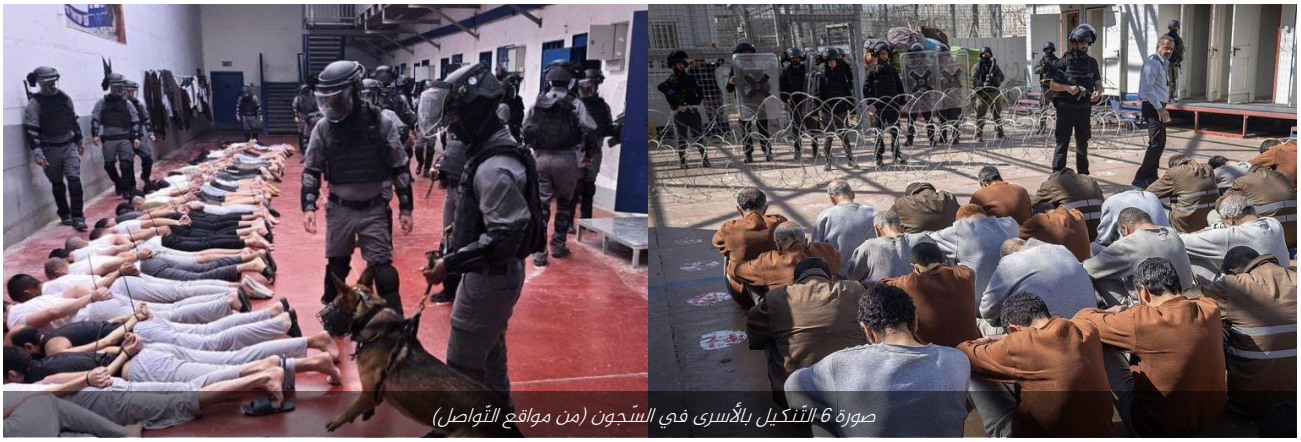

صورة 6 التّنكيل بالأسرى في السّجون (من مواقع التّواصل)

الإخفاء القسري بحق الأسرى وخصوصاً أسرى قطاع غزة

لئن تشير احصائيّات اسرائيلية إلى أنّ عدد الاسرى الفلسطينيين المختفين قسريا يفوق 849 معتقلا، اعترفت دولة الاحتلال بوجودهم في معسكراتها وسجونها، فإنّ "مركز الميزان لحقوق الإنسان" يقدّر عددهم بأكثر من 1600 أسير فلسطيني في حالة اختفاء قسري، يتِمُّ التعامل معهم بقانون اسرائيلي مبتدع تحت اسم "المقاتل غير الشرعي". الأمر الذي يجعلهم خارج رقابة المراكز الحقوقية والدولية، التي تمنع من الاطّلاع على أماكن تواجدهم، فضلا عن زيارتهم. وبذلك يواصل الاحتلال الاسرائيلي انتهاك الإعلان الدولي لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الذي ينصّ على أنّ "الاختفاء القسري يعتبر انتهاكًا للقوانين الدولية ويجب منعه في جميع الظروف. يؤكد الإعلان على أن لكل ضحية الحق في معرفة الحقيقة بشأن الظروف المحيطة بالاختفاء".

ويجدر التذكير أنّ الاختفاء القسري، كشكل من أشكال التعذيب بسبب الألم والمعاناة الشديدة التي يسببها للضحايا وعائلاتهم، يعدّ مشمولا من قبل اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من المعاملة أو العقوبة القاسية، اللاإنسانية أو المهينة. كما أنّ اتفاقيات جنيف، في سياق النزاع المسلح، تحظُر الاختفاء القسري للأشخاص المحميين، وتقتضي أن تقوم الأطراف المتحاربة بتوفير معلومات حول المحتجزين للأطراف الأخرى والمنظمات الإنسانية مثل الصليب الأحمر.

كما تُشكِّلُ ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في حق المساجين والمعتقلين الفلسطينيين انتهاكا صارخا لاتفاقية مناهضة التعذيب (UNCAT)، اعتمدت في عام 1984 وتنُصُّ على أنه لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف استخدام التعذيب، وهو محظور بشكل قاطع بغض النظر عن الوضع الأمني أو أي حالة طوارئ سياسية. وتلتزم الدول الأطراف بمنع التعذيب في أي مناطق تحت سيطرتها القضائية. كما تشكّل انتهاكا

بائنا للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، الذي يحظُر استخدام التعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المهينة. وتنصّ المادة 7 من العهد على أنّه "لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية، اللاإنسانية أو المهينة".

من جهة أخرى، تعدّ ممارسات الاحتلال أعلاه انتهاكا لاتفاقيّة جنيف، خصوصًا الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب، والتي تنص على حماية الأشخاص الذين يقعون في يد طرف مُعادٍ. التعذيب يُعد انتهاكًا لهذه الحماية. كما أنّها مخالفة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد على حظر التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية، اللاإنسانية أو المهينة.

صورة 7 نزع ملابس الأسرى الفلسطينيين (مواقع التواصل)

قانون إعدام الأسرى

أثارت مناقشة الكنيست الإسرائيلي، مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين قلقًا كبيرًا من حيث مخالفته للقوانين والمعايير الدولية، حيث تم طرح هذا القانون الأكثر تطرفاً عام 2015، ثم أعيد طرحه في جانفي-كانون الأول سنة 2017، وحظي بموافقة الائتلاف الحكومي وصادق عليه الكنيست بالقراءة التمهيدية يوم 3 كانون ثاني 2018م، ويتضمن القانون الحصول على موافقة اثنين من القضاة العسكريين ولا يشترط الإجماع لاتخاذ القرار بإعدام أسرى فلسطينيين أدينوا بقتل إسرائيليين، علماً بأن الاحتلال قد مارس الإعدام فعلياً وميدانياً خارج نطاق القانون، حيث أعدم نحو 250 مواطنا فلسطينيّا منذ أكتوبر-تشرين الأول 2015. كما قام بأكبر حملة إعدامات ميدانية بحق المواطنين في قطاع غزة خلال الاجتياح البري للقطاع بعد 7 أكتوبر 2023.

صورة 8 شاب فلسطيني مصاب على مقدمة سيارة عسكرية في جنين (مواقع التّواصل)

اعتقال الأطفال

ما يزال الاحتلال الإسرائيلي يعتقل في سجونه أكثر من 200 طفل فلسطيني، يواجهون بعد السابع من أكتوبر- تشرين الأوّل 2023، إجراءات انتقامية فرضها الاحتلال على مختلف فئات الأسرى في السجون كافة، وفي خطوة جديدة من سياسة استهداف الاطفال عدلت دولة الاحتلال قوانينها الخاصة باعتقال الأطفال الفلسطينيين والتحقيق معهم ومحاكمتهم وزجهم بالزنازين، وأتاحت للمشرع في محاكمها فرض أحكام بالتوقيف على ذمة التحقيق والسجن الفعلي على القاصرين الفلسطينيين من عمر 12 سنة ومعاقبتهم بالسجن الفعلي مع توسيع التهم الموجهة إليهم، كإدخال أي جرائم لها علاقة بما يسميه الاحتلال «بالإرهاب» ويفسره بطريقته، مثل إلقاء الحجارة والمشاركة في المظاهرات وغيرها.

صورة 9 لحظة اعتقال طفل فلسطيني في الضفة (أ.ف.ب)

اعتقال النساء

تفيد المعطيات أنّ الاحتلال الاسرائيلي لا يزال يعتقل في سجونه 90 امرأة وفتاة، بعضهن يخضعن للاعتقال الإداري الجائر أي دون تهمة. وقامت قوّات الاحتلال، منذ السابع من أكتوبر 2023، بتنفيذ حملة انتقامية نازية ممنهجة ضد الأسرى والأسيرات في السجون بشكل ممنهج لكسرهم معنويا وجسديا، وذلك من خلال محاولة إذلالهم والحطّ من كرامتهم بأبشع الصور بغاية تدمير نفسيتهم. كما يقوم الاحتلال بتجويع النّساء وتعذيبهنّ على مدار الساعة ونزع حجاب الأسيرات وتفتيشهِن بشكل عار وفق سياسات ثابتة وممنهجة، وكانت تعوّدت سلطات الاحتلال استخدام هذه الأساليب بحق الأسرى والأسيرات على مدار عقود طويلة، إلا أن المتغير الوحيد هو تصاعد هذه السياسات وكثافتها بشكل غير مسبوق بعد 7 أكتوبر 2023.

وتعدّ هذه الانتهاكات بحقّ النساء السّجينات انتهاكا للقانون الدولي الإنساني الذي يضمن حماية النساء في أوقات النزاع، حيث يأخذ القانون بعين الاعتبار الحقيقة القائلة بأن النساء على وجه الخصوص ربّما يكنّ عرضة لأنواع محدّدة من العنف. وتركز هذه الحاجة لحماية خاصة على حاجات النساء كونهنّ أمهات، وعلى ضرورة حمايتهنّ من العنف الجنسي بشكل خاص. ومن أهمّ هذه القوانين اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة في عام 1979 والتي وقّعت عليها 189 دولة حتى جوان-يونيو 2015.

صورة 10 اعتقال شابة فلسطينية في الضفة - المركز الفلسطيني للإعلام

احتجاز جثامين الأسرى

تواصل قوات الاحتلال الاسرائيلي احتجاز جثامين 26 أسيرا فلسطينيا بينهم أسرى استشهدوا بعد السابع من أكتوبر- تشرين الأول، منهم عاملان من غزة، وتفيد التقديرات بوجود عشرات من الجثامين لم يعلن عنها بعد، ويُعد استخدام سلطات الاحتلال سياسة احتجاز الجثامين تجسيداً سياسات ممنهجة من العقوبات الجماعية بوصفها وسيلة لمعاقبة أهالي الشهداء، وردع أي محاولة مستقبلية للقيام بأي فعل مقاوم، أقدمهم أسير شهيد محتجز جثمانه منذ عام 1980.

وتشكّل هذه الممارسات غير الانسانيّة انتهاكا لاتفاقيات جنيف، على وجه الخصوص البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الذي ينص على أنه يجب أن تُحترم الجثامين وأن يُسمح بدفن القتلى بكرامة وفقًا للطقوس المتبعة وأن تُسجل أماكن القبور. كما أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يكفل الحق في الكرامة الإنسانية التي تمتد لتشمل الحق في دفن كريم.

الإعدامات الميدانية للمعتقلين

مارست قوّات الاحتلال الإسرائيلي عمليات إعدام ميدانية للعديد من المعتقلين الفلسطينيين ما بعد السابع من أكتوبر-تشرين الأوّل بشكل صريح وواضح، حيث احتجزتهم للتحقيق ومارست التعذيب بحقهم وأعدمتهم ميدانيا بالرّصاص، كما حصل مع معتقلي مشفى الشفاء في غزة، حيث كشفت مقابر جماعية عن بعض الجثث التي عُثر عليها وظهرت عليها علامات تعذيب وبعضها كان مكبل الأيدي بأسلاك بلاستيكية.

وتشكّل هذه الممارسات انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تحضر القتل العمد للمدنيين والأسرى، وتحدد حقوق الأسرى وواجبات الدول الطرف في التعامل معهم. كما تمثّل انتهاكا لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للكرامة البشرية، التي تمنع استخدام التعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية بكل أشكالها، وتحظر استخدام أي اعتراف يكون قد تم الحصول عليه بواسطة التعذيب. وتشكّل نفس الممارسات انتهاكا كذلك للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: يكفل حق الإنسان في الحياة ويحظر الإعدام إلا في حالات معينة محددة بالقانون.

صورة 11 إعدام ميداني لعدد من المعتقلين (وسائل التواصل)

أنشطة الجمعية ووقفاتها التحسيسية التضامنية بالحق الفلسطيني في مدينة جنيف

بمشاركة:

- **ثيمبيلا نجكولو** - ممثل عن بعثة جنوب إفريقيا/ الأمم المتحدة
- **مصطفى البرغوثي** - رئيس المبادرة الديمقراطية الفلسطينية
- **مايكل فخري** - المقرر الخاص بشأن الحق في الغذاء
- **جيل ديفيرز** - محامٍ وأكاديمي فرنسي
- **فرانسوا دوروش** - رئيس منظمة عدالة وحقوق بدون حدود وخبير قانوني
- **أحمد عوض** - باحث أردني ومدافع عن حقوق الإنسان
- **نضال منصور** - إعلامي ومؤسس مركز حماية وحرية الصحفيين
- **عادل الماجري** - نائب رئيس جمعية ضحايا التعذيب

ملتقى دولي

"حقوق الإنسان على مفترق طرق... إعادة تقييم الالتزامات العالمية وفعاليتها"

2024/01/24

وقفة تضامنيّة

2024/03/08
2023/10/30
2023/10/20
2023/10/12

مسيرة

2023/04/20
2023/12/31
2023/11/25

اعتصام في ساحة الأمم المتّحدة

2024/01/31-30-29
2024/01/24-23-22
2024/01/17-16-15
2024/01/10-09-08

لقاء رسمي

السيد فرانشيسكو موتا

رئيس فرع آسيا والباسفيك، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ممثلاً عن المفوّض السامي

زيارة رسميّة

Gustavo Gallón

سعادة السفير والممثل الدائم

لكولومبيا

ندوة صحفيّة

الإحتلال يغتال الصّحفيّين ... جريمة صهيونيّة لقتل الحقيقة

2023/11/29
تركيا

خيمة تضامنيّة في ساحة Longemalle

2023/11/23	2023/12/28	2024/02/01			
2023/11/16	2023/12/21	2024/01/25	2024/01/25	2024/01/14	
2023/11/09	2023/12/14	2024/01/18	2024/01/18	2024/03/07	
2023/11/02	2023/12/07	2024/01/11	2024/02/15	2024/02/29	2024/02/30
2023/10/26	2023/11/30	2024/01/04	2024/02/08	2024/02/22	2024/03/23

خيمة تضامنيّة أمام مكتب بريد Mont-Blanc

2024/10/16	2024/11/13	
2024/10/09	2024/11/06	2024/11/04
2024/09/25	2024/10/30	2024/10/27
2024/09/18	2024/10/23	2024/10/20

يوم خيري

يوم التضامن مع فلسطين

2023/12/09

WE OWE GAZA 202
ENDURANCE

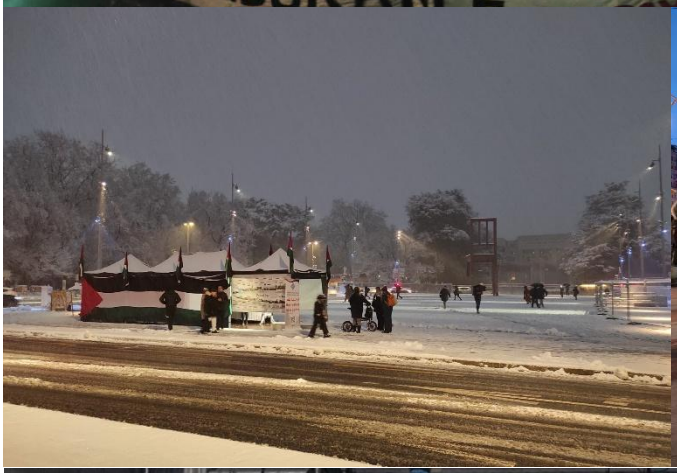

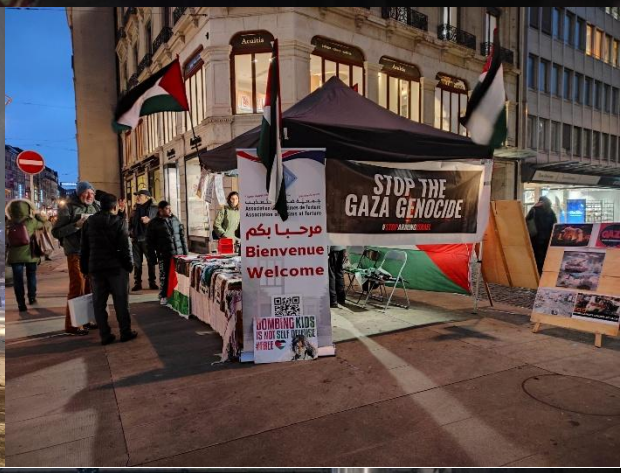
STOP THE
GAZA GENOCIDE
مرحبا بكم
Bienvenue
Welcome

STOP the genocide

Palestine
مرحبا بكم
Bienvenue
Welcome
Freedom and justice for
PALESTINE

FREE
PALESTINE

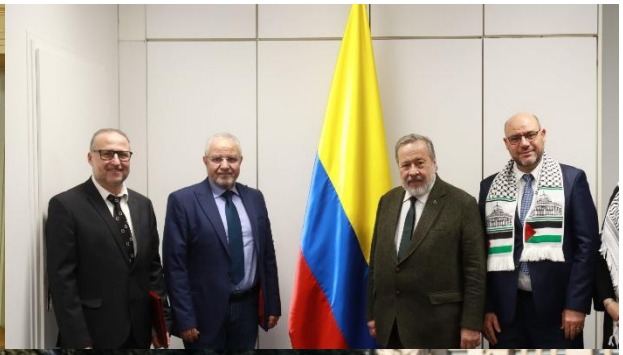

PALES NE

جمعية ضحايا التعذيب
Association des Victims of Torture
مرحبا بكم
Bienvenue
Welcome
KIKO